الأمم المتحدة

TD/B/WP/318

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
25 July 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة الرابعة والثمانون

جنيف، 3–7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 4(ب) من جدول الأعمال المؤقت

التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 1 للأونكتاد: العولمة والترابط والتنمية[1]

موجز

أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في دورته التنفيذية الحادية والسبعين، بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها الثانية والثمانين، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه، التي تتطلع فيها الفرقة العاملة إلى النظر في تقييم البرنامج الفرعي 1 المتعلق بالعولمة والترابط والتنمية (البرنامج الفرعي 1) في دورتها الرابعة والثمانين.

وفي تقييم البرنامج الفرعي 1، جرى تقييم الأداء الإجمالي للبرنامج الفرعي في الفترة 2018–2021 في ضوء المعايير المتعلقة بالأهمية والفعالية والتأثير والكفاءة والاتساق. واستند التقييم إلى تحليل ومضاهاة البيانات المجمعة عن طريق استعراضات الوثائق والمقابلات ومناقشات أفرقة التركيز؛ ودراسة استقصائية للدول الأعضاء؛ وتحليل البيانات والمحتوى. وخلص التقييم إلى أنه على الرغم من أن النواتج المتوخَّاة يجري تحديدها بموجب ولاية البرنامج الفرعي 1 ومواءمتها مع العديد من أهداف التنمية المستدامة، كان يوجد قلق لدى بعض الجهات صاحبة المصلحة بشأن النطاق المواضيعي لبعض النواتج المتوخّاة الرئيسية والنهُج المتعلق بها، مثل تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية *وتقرير التجارة والتنمية*، وهو ما يحد من إسهامات البرنامج الفرعي 1 في ركيزة بناء توافق الآراء. بيد أن جميع المجيبين على التقييم قد قيَّموا التعاون التقني بالإجماع على أنه وثيق الصلة بالموضوع. وخلال الفترة المشمولة بالتقييم، أُنتجت جميع المنشورات الصادر بها تكليف، على الرغم من انخفاض انتشارها، وفقاً لبعض المؤشرات. ورُصد إنجاز النواتج تمشياً مع متطلبات الأمانة، على الرغم من أنه يمكن رصد المزيد من المؤشرات الكمية بشأن مدى انتشار النواتج، للاسترشاد بها في تنفيذ البرامج. وشملت نتائج البرنامج الفرعي 1 خلال الفترة المعنية ما يلي: تقرير التجارة والتنمية لعام 2019: تمويل اتفاق أخضر عالمي جديد، ما أسهم في المناقشات المتعلقة بالتمويل المناخي وقت انعقاد الدورة السادسة والعشرين

(1) أعد هذا التقييم فريق تقييم مستقل يضم: السيد نيوا دويتاما، من البعثة الدائمة لإندونيسيا؛ والسيدة هيلغا ماتوس، من البعثة الدائمة للبرتغال؛ والسيد أيتور بيريز، كبير خبراء استشاريين، من "فريق اقتصاديي التعاون" (Economistas de la Cooperación)، إسبانيا. وتُعرَض المواد الداعمة لهذا التقييم في الوثيقة TD/B/WP(84)/CRP.2.

الرجاء إعادة الاستعمال

لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (غلاسكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، 31 تشرين الأول/أكتوبر – 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)؛ ووضع منهجية لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة، بغية التمكّن من جمع البيانات عن المؤشر 16-4-1 في إطار أهداف التنمية المستدامة وسد ثغرة في إطار رصد هذه الأهداف؛ وإنتاج تقرير تحليلي عن القدرة على تحمل الديون في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أشير إليه في مناقشات الجمعية العامة ومجموعة الـ 20؛ ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ما أثّر على تصميم السياسات الصناعية في الهند وجنوب أفريقيا. وفيما يتعلق بطرائق التنفيذ، أفاد الموظفون المعنيون بالبرنامج الفرعي 1 بأنهم مطالبون بعمل المزيد بموارد أقل، ولكن التقييم لم يستطع التحقّق مما إذا كان يوجد تحديد للأولويات وتوجد عمليات لضمان فعالية تكاليف الموارد المحدودة. وقد أقيمت بنجاح شراكات مع عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، وكذلك فيما بين الأوساط الأكاديمية، ما أدى إلى إصدار منشورات مشتركة ووضع منهجيات وتقارير، ضمن أنشطة تعاون فني أخرى. وقُدمت طلبات من دول أعضاء لتحسين إدراج أعمال البرنامج الفرعي 1 المتعلقة بتمويل التنمية في مناقشات الهيئات الحكومية الدولية التي يوجد مقرها في نيويورك ولزيادة الاتساق بين منشورات الأونكتاد، بما في ذلك عن طريق تحسين التعاون بين الشُّعب. وكانت نتيجة تقييم برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي هي أنه برنامج للتعاون التقني مهم وفعال ومستدام، في حين حُدد وجود بعض التحديات في مجال تحقيق الاستدامة لمشاريع التعاون التقني الأخرى.

وأوصى التقييم بما يلي: ينبغي أن يعتمد البرنامج الفرعي 1 مجموعة من المؤشرات لتتبع استخدام النواتج المعرفية وإعادة توجيه نواتج معينة بغية استيعاب الجوانب المختلفة للمناقشات القائمة؛ وفي إطار مكتب الأمين العام، ينبغي أن تشرف لجنة المنشورات على المنشورات الرائدة والمنشورات الرئيسية الأخرى، وينبغي زيادة مستويات ملاك الموظفين المعنيين بإجازة السياسات؛ وينبغي أن تتيح استراتيجية الاتصالات الجديدة، كجزء من متابعة عهد بريدجتاون، إرشادات بشأن تطابق الرسائل الواردة من الشُعَب المختلفة، كما ينبغي وضع ورصد مؤشرات أداء موحدة لركيزة البحوث؛ وينبغي أن تستحدث الدول الأعضاء اتفاقاً أكثر تحديداً بشأن سياسة الأونكتاد المتعلقة بالمنشورات وخطة عمله السنوية، فضلاً عن اختصاصات أكثر تحديداً لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

مقدمة

1- تعرض هذه المذكرة التقييم المستقل للبرنامج الفرعي 1 للأونكتاد المتعلق بالعولمة والترابط والتنمية في الفترة 2018-2022، وهو التقييم الذي أُجري في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى حزيران/يونيه 2022. ويتضمن تقرير التقييم الكامل النتائج التفصيلية، والنظرة العامة المنهجية، ونتائج أنشطة التقييم[2]. والغرض من التقييم، وفقاً لاختصاصاته، هو مساعدة الأونكتاد على تحديد الدروس الرئيسية في تحديد التموضع الاستراتيجي، وتخطيط الحوافظ، والترتيبات الإدارية، وتنفيذ البرامج. وتتمثل الأهداف الرئيسية في دعم المساءلة عن طريق تحليل وتوليف أداء البرنامج الفرعي 1 في ضوء الأهداف المخطَّط لها، بما في ذلك تقييم المشاريع المضطلَع بها خلال الفترة المعنية، والإسهام في التعلم المؤسسي الذي يمكن أن يسهم في صياغة الخطة البرنامجية السنوية اللاحقة للأونكتاد.

2- وتتشكل بنية المذكرة مما يلي: يرد في الفصل الأول وصف لموضوع التقييم؛ ويُقدَّم في الفصل الثاني عرض عام للمنهجية؛ وتُقدَّم نتائج التقييم في الفصل الثالث؛ وتُقدَّم الاستنتاجات والتوصيات في الفصلين الرابع والخامس.

أولاً- موضوع التقييم

3- يهدف البرنامج الفرعي 1 إلى تعزيز السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على جميع الصُّعُد، من أجل تحقيق النمو المطرد، والتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ بشأن قضايا الديون وتمويل التنمية، بما في ذلك بذل جهود متضافرة بغية تعبئة الموارد المحلية والإقليمية والدولية من أجل التنمية؛ وبشأن القضاء على الفقر في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك عن طريق التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يكمِّله التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولتحقيق هذه الأهداف، تركز أعمال البرنامج الفرعي 1 على تحديد الاحتياجات والتدابير الناجمة عن الترابط بين سياسات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والاقتصاد الكلي من منظور آثارها على التنمية، في إطار الركائز الثلاث للأونكتاد (البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني).

4- ويتضمن البرنامج الفرعي 1 مجالات العمل الرئيسية الخمسة التالية:

(أ) دعم البلدان النامية في صياغة الاستراتيجيات الإنمائية وخيارات وتوصيات السياسات العملية (سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية)؛

(ب) تعزيز إقامة تعاون أقوى فيما يتعلق باستراتيجيات التمويل، والقدرة على تحمل الديون، وإدارة الديون (تمويل الديون والتنمية)؛

(ج) إجراء البحوث والتحليلات لدعم توثيق التعاون والتكامل فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق المساعدة التقنية ونشر الممارسات الجيدة (التعاون والتكامل الاقتصاديان فيما بين البلدان النامية)؛

(د) توفير الإحصاءات ودعم الجهود الرامية إلى تطوير النظم الإحصائية الوطنية (إحصاءات ومعلومات التنمية)؛

(2) الوثيقة TD/B/WP(84)/CRP.2.

(هـ) تقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني في رسم السياسات وبناء القدرات المؤسسية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي للتخفيف من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن الاحتلال (تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني).

5- وتنفذ شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة للأونكتاد البرنامج الفرعي 1. وتضم الشعبة أربعة فروع رئيسية، تقابل مجالات العمل المواضيعية الأربعة ذات النطاق العالمي، ووحدة واحدة مسؤولة عن الدعم المقدم إلى الشعب الفلسطيني. ويشرف على هذه الكيانات مكتب المدير، الذي يشرف أيضاً على وحدة التدريب والتوعية التي تدعم المدير في نشر نواتج وأفكار البرنامج الفرعي 1.

ثانياً- المنهجية

6- قيَّم التقييم الأداء العام للبرنامج الفرعي 1 في ضوء المعايير المتعلقة بالأهمية والفعالية والتأثير والكفاءة والاتساق، عن طريق جمع البيانات الأولية وتحليل البيانات الثانوية المتاحة، وهو تقييم منظَّم في ثلاثة أبعاد شاملة و13 سؤالاً من أسئلة التقييم، كما يلي:

(أ) البعد المتعلق بالأهمية الاستراتيجية والوضوح المفاهيمي: أسئلة عن الاتساق الداخلي، والأهمية، والولاية، والاتساق مع أهداف التنمية المستدامة، ودمج حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية؛

(ب) البعد المتعلق بالإسهام في تحقيق النتائج: أسئلة عن الإنجازات والتأثير والعوامل التمكينية والعوامل التقييدية؛

(ج) البعد المتعلق بطرائق التنفيذ: أسئلة عن الإدارة، والرصد، والاتساق مع البرامج الفرعية الأخرى للأونكتاد، والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة، والاستدامة.

7- وشمل التقييم 12 مهمة مجمَّعة في أربع مراحل متداخلة. وتألفت المرحلة الأولى من إجراء استعراض رصدي داخلي، وإجراء مقابلات مع رؤساء شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، وتحليل لمجموعات بيانات الأونكتاد. وشملت المرحلة الثانية إجراء دراستي حالة إفراديتين، عن *تقرير التجارة والتنمية لعام 2019* وإسهامه في توافق الآراء الدولي بشأن التمويل المناخي؛ وعن تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الديون الخارجية والتنمية، وأثره على خطاب الدول الأعضاء وقرار الجمعية العامة ذي الصلة[3]. وانطوت المرحلة الثالثة على إجراء مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة وشملت إجراء دراسة استقصائية لدى الدول الأعضاء (جرى الاتصال بـ 195 دولة، وجرى تلقي 31 رداً صحيحاً كاملاً) وأفرقة التركيز التابعة للدول الأعضاء ومقابلات شبه منظمة البنية مع موظفي الأونكتاد والأمم المتحدة (31 مشاركاً في أفرقة التركيز والمقابلات). وانطوت المرحلة الرابعة على إجراء بحوث مكتبية وشملت استعراضاً عاماً للوثائق، واستعراضاً لتقييمات المشاريع، وتحليلاً للاستشهادات، وتحليلاً مُحوسباً لمحتوى المنشورات الرئيسية للبرنامج الفرعي 1.

(3) الوثيقة A/RES/76/193.

ثالثاً- النتائج

ألف- النواتج المتوخَّاة للبرنامج الفرعي 1 تحددها الولاية، ولكن يوجد عدم ارتياح لدى بعض الجهات صاحبة المصلحة بشأن النطاق المواضيعي والنهْج المتصل به والدور المضطلَع به في إطار ركيزة بناء توافق الآراء

8- يجري تحديد النواتج المتوخَّاة للبرنامج الفرعي 1 عن طريق الولايات المنصـــوص عليها في مافيكيانو نيروبي وعهد بريدجتاون. ولاحظ التقييم وجود مســـتوى مرتفع من الخلاف فيما بين الجهات صاحبة المصلحة فيما يتعلق بأهمية المواضيع والنُّهج المتبعة في إطار النواتج المتوخّاة الرئيسية للبرنامج الفرعي 1، مثل اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية *وتقرير التجارة والتنمية*. ولوحظ هذا الخلاف أيضـاً في المداخلات العامة التي أدلى بها ممثلو بعض المجموعات الإقليمية كما أنه انعكس في الردود على الدراسـة الاسـتقصـائية، إذ بلغت مسـتويات التأييد ما يزيد قليلاً عن 50 في المائة بشأن جوانب أساسية للبرنامج الفرعي 1، مثل التركيز المواضيعي والمواءمة مع الولاية (الشكل 1).

الشكل 1

تعليقات الدول الأعضـاء على أهمية البرنامج الفرعي 1: نسـبة المجيبين على الدراسـة الاسـتقصـائية الذين يوافقون أو يوافقون بقوة على البيانات المتعلقة بالأهمية

(النسبة المئوية)

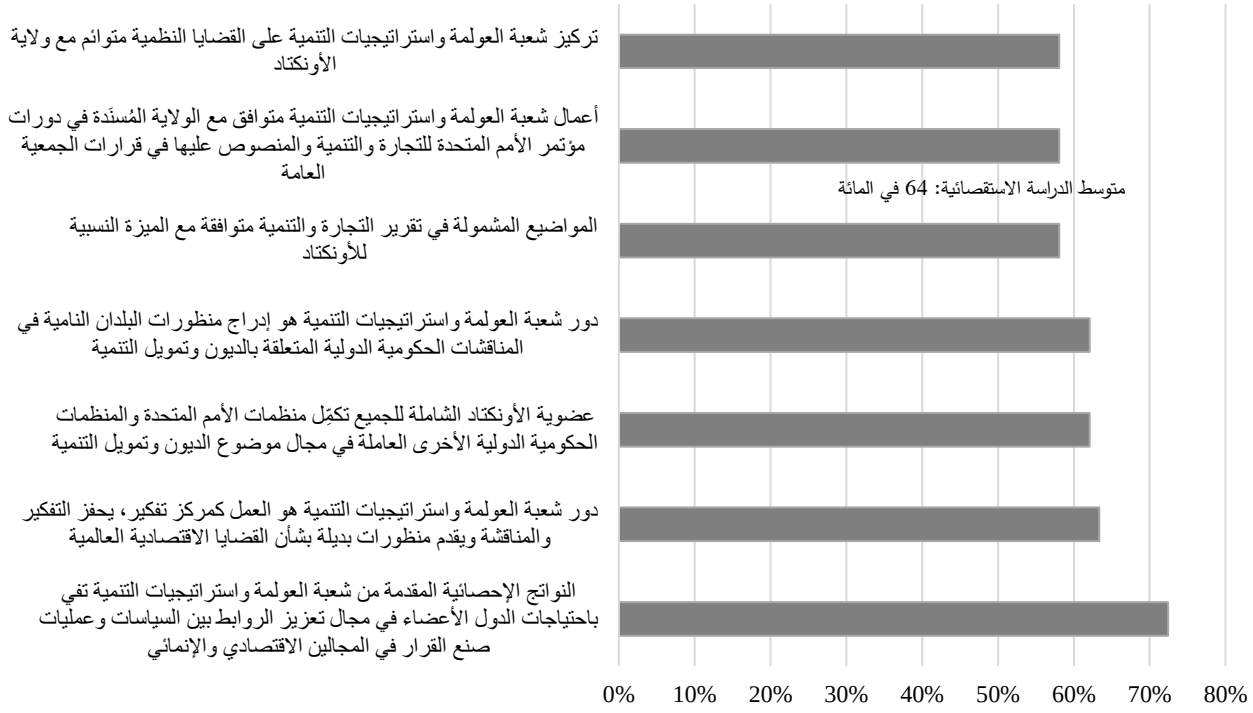

المصدر: فريق التقييم المستقل

9- على الرغم من أن الدول الأعضـــاء هي التي كلفت بتنفيذ البرنامج الفرعي 1، فكثيراً ما يتســم نطاق نواتجه بأنه واسـع بما يكفي للسـماح باختيار المواضـيع اسـتناداً إلى القضـايا والاتجاهات الناشـئة وأولويات شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية. ويتباين فيما بين الدول الأعضاء فهم تركيز الأونكتاد ونهجه تفاوتاً كبيراً. فقد رأى ممثلو بعض المجموعات الإقليمية أن البرنامج الفرعي 1 ينبغي ألا يركز على

القضـــايا النظمية، وأن أعمال الأونكتاد في هذا المجال تتداخل مع أعمال صـــندوق النقد الدولي والبنك الـدولي، وأن العمليـات تجري في نيويورك وليس في جنيف. ورأى ممثلو بعض المجموعـات الإقليميـة الأخرى أن المهمة المتميزة للأونكتاد المتمثلة في مســاعدة البلدان النامية على المشــاركة على نحو أكثر إنصـافاً في الاقتصـاد العالمي، فضـلاً عن عضـويته وتقاليده، تؤدي إلى تقديم إسـهام قيم في المناقشـات المتعلقة بالقضايا المنهجية. وفي هذا الصدد، سلّطت الأمانة الضوء على أنه لا توجد ولاية لأي كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة لتحليل القضايا الاقتصادية العالمية بهذه الطريقة الشاملة.

10- وبالمثل، انتقدت بعض الجهات صـاحبة المصـلحة أسلوب بعض منشورات البرنامج الفرعي 1، مثل *تقرير التجارة والتنمية*، وبعض حلقات نقاش البرنامج الفرعي 1، مثل مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي، بسـبب المواقف القوية فيها بشـأن مسـائل خلافية سـياسـياً وأيديولوجياً ودعم هذه المواقف بأسـلوب اسـتفزازي، ما لا يفضـي إلى بناء توافق في الآراء. ورأت شـعبة العولمة واسـتراتيجيات التنمية أن أسـلوب المنشـورات، الذي يشـكل الاسـتعراض العام لتقرير التجارة والتنمية مثالاً له، يحظى بتقدير كبير من جانب القراء، وأن العديد من الجهات صـاحبة المصـلحة قد أكّد أن هذه الوثائق تتبع النهج الصـحيح لدعم التفكير والمناقشـة بشـأن القضـايا الاقتصـادية ذات المسـتوى المرتفع من الأهمية بالنسـبة إلى احتياجات البلدان النامية، والتي هي مثيرة للجدل بطبيعتها.

11- وفيما يتعلق بالموقف الذي اتخذه البرنامج الفرعي 1 في بعض المناقشات، ذكرت شـعبة العولمة واسـتراتيجيات التنمية أنه صـوت للبلدان النامية. وقالت الشـعبة إن المنظور الإنمائي والموقف الذي يركّز على احتياجات البلدان النامية هما أمران يدخلان في صـميم ولاية الأونكتاد، وإن كثيراً من المشـاركين في التقييم قد أشاروا إلى أن التركيز البحثي للبرنامج الفرعي 1 على قضـايا المستوى الكلي من منظور البلدان النامية يعتبر إسـهاماً فريداً. بيد أن بعض الجهات صـاحبة المصـلحة قد سـلطت الضـوء على أن أمانة مؤسسـة حكومية دولية يجب أن تدير المناقشـات بطريقة تفضـي إلى توافق في الآراء فيما بين المجموعات الإقليمية وأن تلقي الضوء على هذه المناقشات بمزيد من التحليلات القائمة على البيانات. وانتقدت الجهات صـاحبة المصـلحة البرنامج الفرعي 1 لاتخاذه موقفاً واضـحاً واحداً في هذه المناقشـات أو لزيادة اسـتقطاب مواقف البلدان، وهو منظور أبرزته بصورة رسمية بعض الدول الأعضاء.

12- وإزاء الخلاف فيما بين الأعضاء ولدى الأمانة بشأن هذه الجوانب الأساسية للبرنامج الفرعي 1، اسـترعى التقييم انتباه شـتّى المجيبين إلى رؤية ذكرت شـعبة العولمة واسـتراتيجيات التنمية بوصـفها مركز تفكير. وإذا أريد للبرنامج الفرعي 1 أن يعمل كمركز تفكير يهدف إلى وضـــع الأفكار الناتجة عن تحليلاته على جدول الأعمال، فإن استقلاليته في اختيار المواضيع والنُهُج ينبغي ألا تكون محدودة، بل يمكن حتى تعزيز الأســـلوب الاســـتفزازي أو المحفز للتفكير لبعض النواتج، مثل الاســـتعراض العام *لتقرير التجارة والتنمية*، إذا كان ذلك يفضي إلى نشر هذه الأفكار على نطاق أوسع وإلى إضفاء دينامية أكثر فعالية على المناقشـات العالمية. وأبرز بعض مَن أُجريت معهم المقابلات أنه توجد مراكز تفكير كثيرة بشـأن القضـايا الدولية تسـهم في المناقشـات الفكرية من وجهات نظر متنوعة، ولكن البرنامج الفرعي 1 ليس واحداً منها. وأشارت عدة جهات صاحبة مصلحة إلى أن الأونكتاد يعمل كمؤتمر حكومي دولي وأن الاستعراض العام *لتقرير التجارة والتنمية* هو وثيقة تداولية تعتمد قيمتها على مستوى التأييد الذي يقدمه الأعضاء. ووفقاً لهذه الجهات صـاحبة المصـلحة، ينبغي أن يقدم العمل التحليلي للبرنامج الفرعي 1 المناقشـات بطريقة متوازنة وأن يضـطلع بدور مدير المناقشـة بما يتمشـى مع هدف الأونكتاد المتمثل في الإسـهام في تحقيق توافقات في الآراء. وسلّم آخرون ممَن أُجريت معهم المقابلات بأن التوتّرات المتعلقة بمقترحات الأمم المتحدة تشكل جزءاً من المناقشات الحكومية الدولية بشأن المسائل ذات الصلة، ولكن لكي تفضـي هذه المناقشـات إلى

توافق في الآراء، يجب أن تستند وثائق الأمم المتحدة إلى الأدلة وأن يكون لها أسلوب يضاهي عالمية صوت الأمم المتحدة.

باء- التعاون التقني في إطار البرنامج الفرعي 1 يعتبر وثيق الصلة بالاحتياجات القُطرية

13- خلص استعراض تقييمات المشاريع إلى أن الجهات صاحبة المصلحة قد حدّدت ولاية الأونكتاد، إلى جانب قاعدته النظرية القوية وخبرته الواسعة، على أنها أساسية في تحقيق الميزة النسبية، وأن هذه الميزة قد تعززت بدرجة أكبر بفعل التصور القائم لدى الجهات صاحبة المصلحة ومفاده أن الأونكتاد جهة فاعلة محايدة بالمقارنة مع مؤسسات بريتون وودز. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في مجال الديون، حيث يُنظر إلى المؤسسات الأخرى، بوصفها جهات دائنة، على أنها متضاربة في تقييماتها لقضايا الديون. وفيما يتعلق بالتعاون التقني، جرى التأكيد بالإجماع في أفرقة التركيز والمقابلات على أهمية برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي بالنسبة إلى احتياجات البلدان النامية (الشكل 2).

الشكل 2

ردود فعل الدول الأعضاء بشأن برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي: بيانات الدراسة الاستقصائية التي تحظى بأكبر درجة من الموافقة (نسبة المجيبين على الدراسة الاستقصائية الذين يوافقون أو يوافقون بقوة على البيانات المتعلقة بالبرنامج)

(النسبة المئوية)

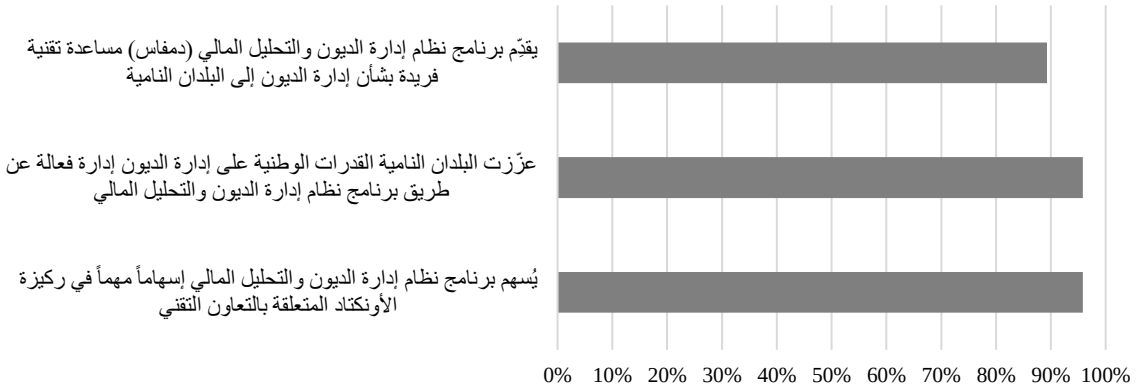

المصدر: فريق التقييم المستقل

جيم- ولاية البرنامج الفرعي 1 ونواتجه متوائمتان مع العديد من أهداف التنمية المستدامة؛ تؤدّي الشعبة دوراً رئيسياً في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك تولّي دور المسؤول عن رعاية مؤشر التدفقات المالية غير المشروعة

14- يتواءم أعمال البرنامج الفرعي 1 مع أهداف التنمية المستدامة بثلاث طرق، كما يلي: فنظراً إلى طبيعة البرنامج الفرعي 1، يوجد تواؤم قوي مع الأهداف الاقتصادية والمؤسسية من هذه الأهداف (الأهداف: 8 و9 و10 و16 و17) ويؤكد تحليل محتوى المنشورات المتسلسلة الرئيسية هذا التواؤم، ولا سيما مع الهدف 8؛ ويشكل فرع إحصاءات ومعلومات التنمية (الذي أصبح الآن دائرة إحصاءات الأونكتاد) جزءاً من آلية الأمم المتحدة لمتابعة وتعزيز تنفيذ خطة عام 2030؛ وقد كُلف هذا الفرع بإجراء متابعة أوثق للأهداف ذات الارتباط الأكثر مباشرةً بولاية البرنامج الفرعي 1، كما يتضح من وثيقة نبض أهداف التنمية المستدامة (الشكل 3).

الشكل 3

الإشارات إلى أهداف التنمية المستدامة في الوثائق والمنشورات المتسلسلة الرئيسية للبرنامج الفرعي 1

(عدد الكلمات الدليلية لكل 000 1 كلمة)

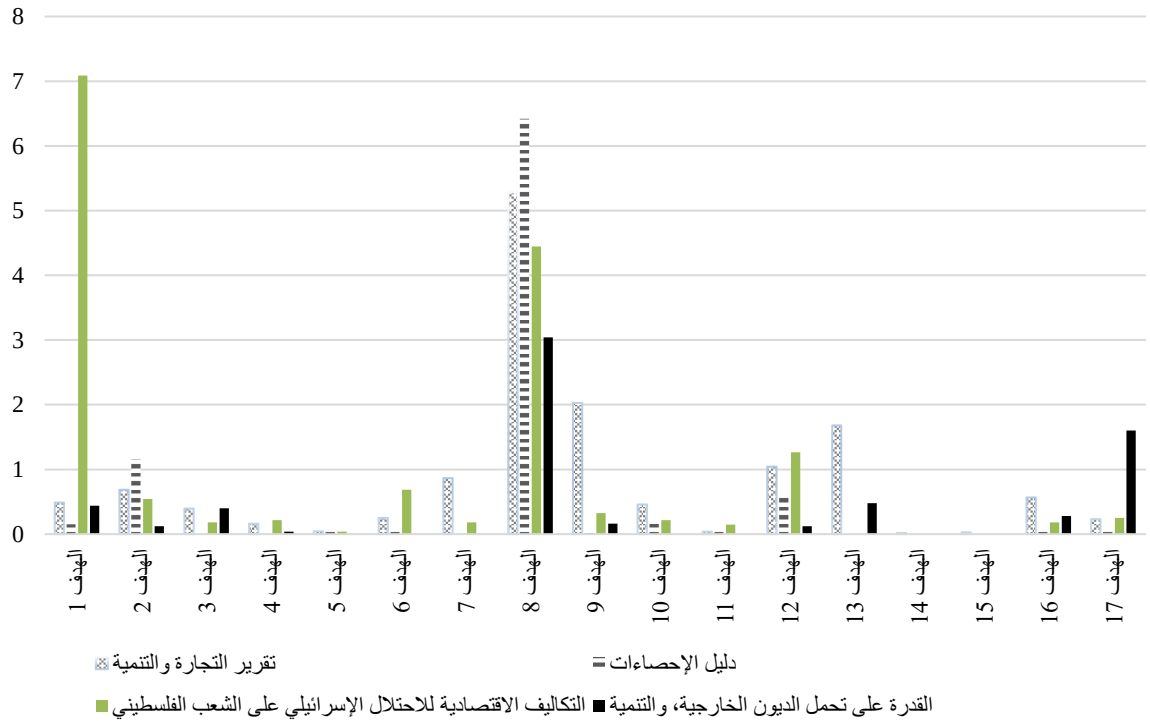

المصدر: فريق التقييم المستقل.

دال- الاعتبارات الجنسانية تُدرَج بصورة منهجية في مشاريع التعاون التقني ويتزايد حضورها في النواتج الإحصائية؛ واعتبارات حقوق الإنسان تُدرَج في النواتج وأوجه التعاون الملموسة، ولكن من غير الواضح كيف يمكن تعميمها في العمل اليومي

15- فيما يتعلق بالتعاون التقني، تتطلب إجراءات الموافقة الداخلية وضع نوع الجنس في الاعتبار عند صياغة المشاريع؛ وأشار مَن أُجريت معهم المقابلات إلى أن مستوى الإدماج ضئيل. وخلص استعراض تقييمات التعاون التقني إلى أنه يوجد أحياناً افتقار تام إلى الاعتبارات الجنسانية في تصميم المشاريع؛ وأن هذا الإدماج يتمثل أحياناً فقط في الأخذ بنظام الحصص والسعي إلى تحقيق توازن بين الجنسين في المشاركين؛ وأن التحديات التي تواجه المساواة بين الجنسين لا يجري تحديدها بصورة منهجية وإدماجها في منطق المشروع، وأنه لا تجري بالضرورة متابعة التقييمات الجنسانية بعد مرحلة الصياغة. ويرتبط الافتقار إلى المتابعة بالوقت المطلوب لإنجاز المهام. وفي مجال البحوث الاقتصادية، تُجرى تحليلات جنسانية. بيد أن مَن أُجريت معهم المقابلات لاحظوا أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان يتطلب وقتاً إضافياً وأن الموارد تتعرض لضغوط متزايدة. وقد بُذلت محاولات للتغلب على هذه القيود بالتعاون مع شُعَب أخرى، بما في ذلك في برامج التدريب ووضع المؤشرات. وفرع إحصاءات ومعلومات التنمية هو الفرع الذي أدمج بأكبر قدر من المنهجية بعداً جنسانياً في المنشورات المتسلسلة، وهو ما يتصل بالجهود الرامية إلى توفير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. ولم يجر تعميم اعتبارات حقوق الإنسان على نحو موحد في أعمال شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية وليس من الواضح كيف

يمكن تحقيق التعميم في العمل اليومي. بيد أن فرص التعاون الملموس قد اغتُنمت كلما أمكن ذلك، وأجرى البرنامج الفرعي 1 مناقشات مفاهيمية بشأن الحق في التنمية (الشكل 4).

الشكل 4

الإشارات إلى نوع الجنس في الوثائق والمنشورات المتسلسلة الرئيسية للبرنامج الفرعي 1

(عدد الكلمات الدليلية لكل 1000 كلمة)

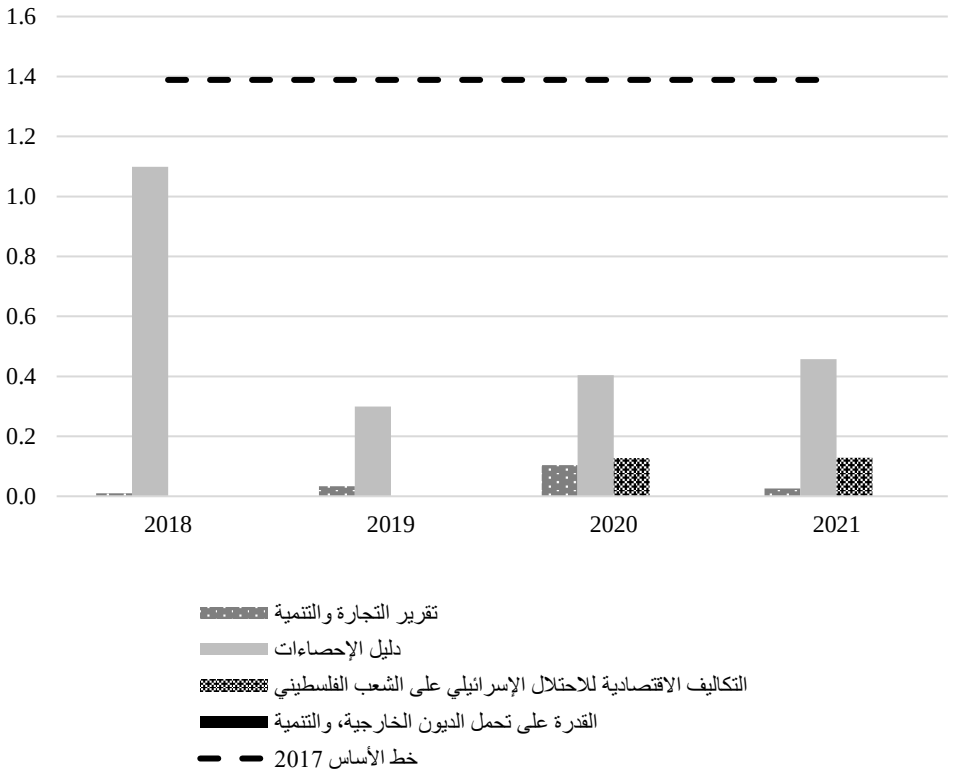

المصدر: فريق التقييم المستقل.

هاء- أُنتِجت جميع المنشورات الصادر بها تكليف، ولكن التوعية انخفضت

16- خلال الفترة المشمولة بالتقييم، أنتج البرنامج الفرعي 1 أغلبية كبيرة من النواتج المتوخَّاة الصادر بها تكليف بما يتماشى مع الميزانيات البرنامجية، وفقاً للبيانات المأخوذة من نظام "أوموجا"، بما في ذلك عدد متزايد من المنشورات الصادر بها تكليف، والتي زادت من 23 منشوراً في عام 2018 إلى 28 منشوراً في عام 2021. وأدت الجائحة إلى بعض التغييرات في الأنشطة والنواتج المبرمَجة، بما في ذلك تأجيل العديد من الأحداث في عام 2020، وكانت التأثيرات واضحة أيضاً في بعض أنشطة التعاون التقني. وأدت الجائحة أيضاً إلى طلب المجتمع الدولي معلومات محدَّثة عن تأثيراتها الاقتصادية، ما أدى إلى تكييف بعض النواتج المتوخَّاة، بما في ذلك بعض التقارير السنوية الرئيسية. وفيما يتعلق بالتعاون التقني، لوحظ وجود اتجاه عام نحو انخفاض عدد المشاريع والبلدان المانحة والبلدان المستفيدة، فأصبحت مشاريع نظام إدارة الديون والتحليل المالي تشكل نصيباً أصغر على نحو متزايد من المجموع (الشكل 5). وهذا لا يعني بالضرورة حدوث انخفاض في أداء نظام إدارة الديون والتحليل المالي، نظراً إلى أن البرنامج لا يزال يعمل بعد الأجل الزمني لمشاريع محددة؛ وعلى العكس من ذلك، فإن مؤشرات الأداء لنظام الإبلاغ الخاص بنظام إدارة الديون والتحليل المالي تُظهِر وجود اتجاه متزايد. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقييم، تُبيّن أيضاً الموارد الخارجة عن الميزانية التي تلقاها البرنامج الفرعي 1، وفقاً للبيانات

المقدمة من الأونكتاد، حدوث اتجاه متزايد بالأرقام المطلقة والقيمة النسبية. وأخيراً، خلص استعراض تقييمات المشاريع إلى أن الجهات صاحبة المصلحة في المشاريع تُقيِّم عموماً بصورة إيجابية إسهام التعاون التقني في تحقيق الأهداف المتوخاة.

الشكل 5

التعاون التقني في إطار البرنامج الفرعي 1: عدد المشاريع والبلدان المستفيدة والبلدان المانحة

(أ) المشاريع

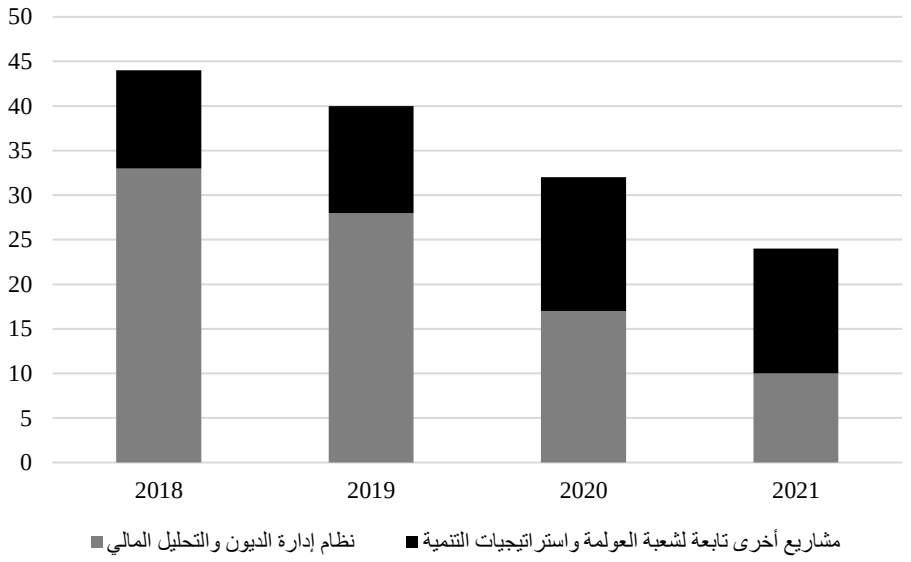

(ب) البلدان المستفيدة

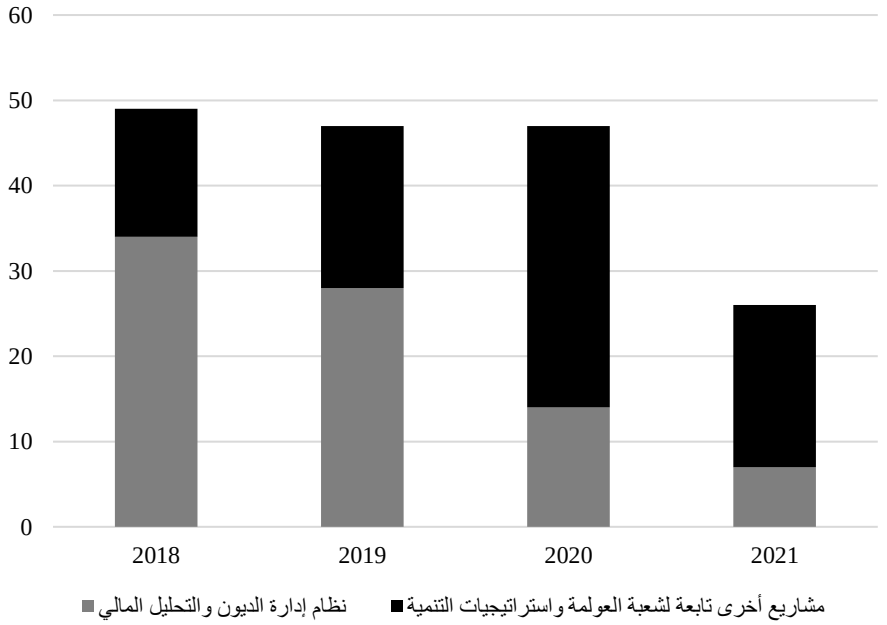

(ج) البلدان المانحة

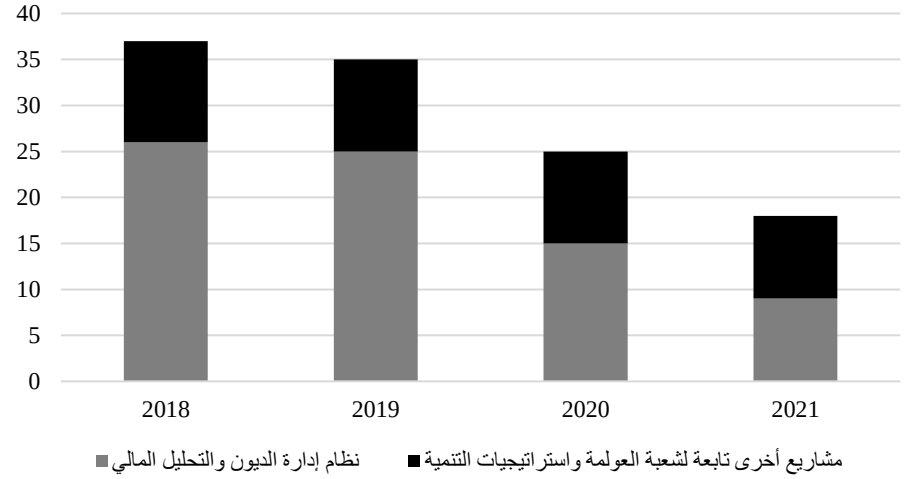

المصدر: الأونكتاد.

17- لا تتعقب شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية مسار التوعية بالنواتج المعرفية واستخدام هذه النواتج. وذكر رؤساء الشعبة أن جهوداً كبيرة تُبذل لإعداد النواتج، مع إيلاء قليل من الوقت للتوعية. وكشف تحليل لعمليات تنزيل المنشورات الرئيسية للبرنامج الفرعي 1، التي تقاس كنسبة من مجموع عمليات التنزيل لوثائق الأونكتاد، عن اتجاه آخذ في التناقص وأن *تقرير التجارة والتنمية* كان أنجح منشور، في حين انخفضت خلال هذه الفترة عمليات تنزيل *دليل الإحصاءات*. بيد أن مستعمِلي نواتج فرع إحصاءات ومعلومات التنمية يميلون إلى الرجوع إلى البيانات المتاحة على الإنترنت بدلاً من تنزيل التقارير (الشكل 6).

الشكل 6

عدد مرات تنزيل المنشورات الرئيسية للبرنامج الفرعي 1 من الموقع الشبكي للأونكتاد ونصيبها من مجموع عدد مرات التنزيل

(العدد والنسبة المئوية)

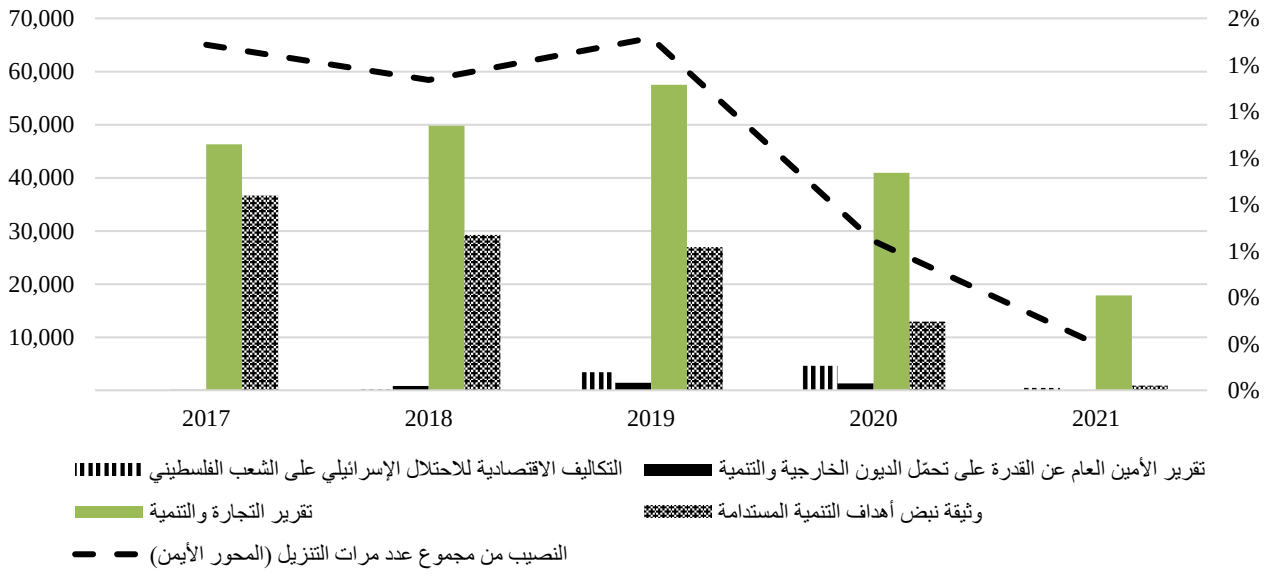

المصدر: الأونكتاد.

18- ويميل موظفو شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية إلى إبراز أهمية العمل البحثي، غير أن أكثر ردود الفعل إيجابية من الدول الأعضاء تتعلق بأنشطة التعاون التقني (الشكل 7).

الشكل 7

ردود فعل الدول الأعضاء: نسبة المجيبين على الدراسة الاستقصائية الذين يوافقون أو يوافقون بقوة على البيانات الإيجابية المتصلة بالركائز الثلاث لعمل الأونكتاد

(النسبة المئوية)

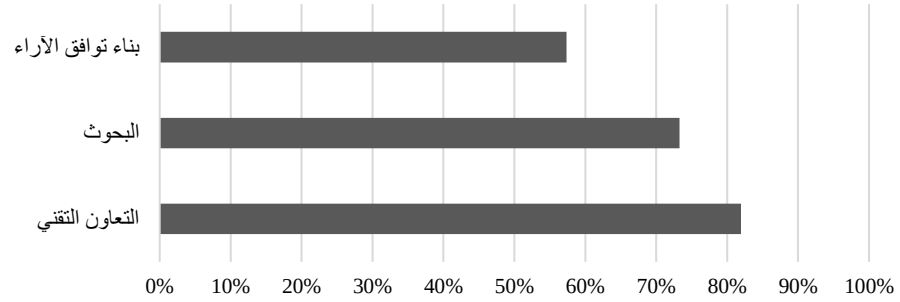

المصدر: فريق التقييم المستقل.

19- وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء، أشار بعض المشاركين في أفرقة التركيز ومَن أُجريت معهم المقابلات إلى أن المناقشات التي دارت في دورات مجلس التجارة والتنمية لم تكن مؤثرة، لأن التقارير، بما فيها *تقرير التجارة والتنمية*، كثيراً ما لا تسفر عن استنتاجات متفق عليها في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالترابط ولا تحظى إلا بقدر ضئيل من الاعتراف في سياقات أخرى. ومن بين جميع بيانات الدراسة الاستقصائية بشأن فعالية البرنامج الفرعي 1، حظيت البيانات المتعلقة بإسهام *تقرير التجارة والتنمية* في بناء توافق الآراء بأدنى مستوى من الدعم، في حين حظيت فعالية العمل التقني في إطار برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي وفرع إحصاءات ومعلومات التنمية بتقدير كبير (الشكل 8).

الشكل 8

ردود فعل الدول الأعضاء بشأن فعالية البرنامج الفرعي 1: نسبة المجيبين على الدراسة الاستقصائية الذين يوافقون أو يوافقون بقوة على البيانات المتعلقة بالفعالية

(النسبة المئوية)

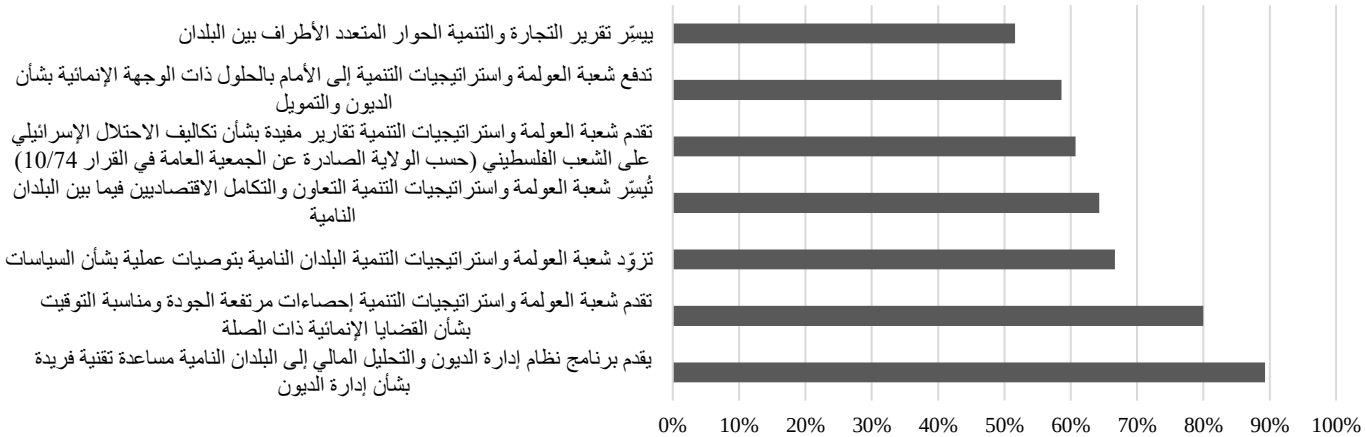

المصدر: فريق التقييم المستقل.

20- وذكر من أُجريت معهم المقابلات أنه توجد حاجة إلى اســـتعادة وتعزيز وظيفة الأونكتاد المتعلقة بالتفاوض. وفي هذا الصدد، أفاد من أُجريت معهم المقابلات عن وجود سبب للتفاؤل. وبصورة خاصة، ففي أعقاب الدورة الخامســـة عشـــرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حدث إحياء للآلية الحكومية الدولية، وهو ما تمثَّل في التأكيد في عهد بريدجتاون على تحقيق تحوُّل في تعددية الأطراف كما تمثَّل في زيادة مســتوى مشــاركة الدول الأعضــاء في الاجتماعات الحكومية الدولية. وفضــلاً عن ذلك، أشــار بعض من أُجريت معهم المقابلات إلى علامات على المشـــاركة المتزايدة للأونكتاد في العمليات الجارية في نيويورك، بما في ذلك أعمال الأونكتاد في إطار فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل.

واو- بعض المؤشرات على تردد أصداء البرنامج الفرعي 1 على الصعيدين الوطني والحكومي الدولي

21- على الصـــعيد الوطني، كان الدعم المقدَّم من البرنامج الفرعي 1 إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب له تأثيره على تصـــميم الســـياســـات الصـــناعية في الهند وجنوب أفريقيا. وبالمثل، فإن المواقف المتعلقة بالســـياســـة الصـــناعية الرقمية في بعض البلدان النامية خلال المفاوضـــات المتعددة الأطراف قد تأثَّرت بالدراسات التي أعدتها شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية وأشارت تلك المواقف إلى هذه الدراسات. ويُعزى العديد من التأثيرات على الصـعيد الحكومي الدولي إلى أعمال البرنامج الفرعي 1، على النحو الذي أبرزتـه النتـائج الواردة في الميزانيـات البرنـامجيـة التي أعـدتهـا الأمـانـة. واعتبر *"تقرير التجـارة والتنميـة لعام 2019: تمويل اتفاق أخضـر عالمي جديد"* أكثر النواتج تأثيراً لفرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية منذ عام 2018، وقد رُبط بتطورات الأمم المتحدة الأوســـع نطاقاً مثل "مبادرة تمويل التنمية في عصـــر كوفيد-19 وما بعده"، وخارطة طريق الأمم المتحدة البحثية المتعلقة بالتعافي من كوفيد-19، وأهداف التمويل المناخي في إطار ميثاق غلاســـكو للمناخ. وبالمثل، جرى تســـليط الضـــوء على أعمال فرع إحصـاءات ومعلومات التنمية بشـأن إعداد منهجية لتقدير التدفقات المالية غير المشـروعة، ولضـمان جمع البيانات في إطار المؤشر 16-4-1 ولسد إحدى الثغرات في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة. وقدم الفرع أيضـاً المسـاعدة التقنية إلى بلدان في أفريقيا الواقعة جنوب الصـحراء الكبرى لتجريب المنهجية وبناء القدرات على رصـد الاسـتنزاف غير المشـروع للموارد. وقد ناقشـت اللجنة الاقتصـادية والمالية التابعة للجمعية العامة ومجموعة الـ 20 التحليلات المتصـــلة بالديون التي أجراها فرع الديون وتمويل التنمية في أعقاب أزمة كوفيد-19، وأفاد موظفو شـعبة العولمة واسـتراتيجيات التنمية بأن أفكار البرنامج الفرعي 1 قد ألهمت رئيس وزراء باكستان لاقتراح مبادرة عالمية بشأن تخفيف عبء الديون.

22- ودرس التقييم اثنتين من النتائج دراسة متعمقة، هما المقترحات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون والتنمية؛ والاتفاق الأخضـر العالمي الجديد المبيَّن بالتفصـيل في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2019* والذي عُرض أثناء الدورة السـادسـة والعشـرين لمؤتمر الأطراف. وخلصـت دراسـة الحالة الإفرادية المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون والتنمية إلى أن تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الديون الخارجية والتنمية قد أتاح للدول الأعضاء مرجعاً أثناء التفاوض على القرارات في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون الخارجية والتنمية، وطُلب إلى شـــعبة العولمة واســـتراتيجيات التنمية أن تقدِّم خدمات اســـتشـــارية أثناء هذه العملية[4]. وأظهرت دراســـة الحالة الإفرادية المتعلقة بالاتفاق الأخضـــر العالمي الجديد وجود أدلة مختلطة فيما يتعلق بالنتائج التي أُبرِزت في الميزانيات البرنامجية، ولكن أُوردِت إشـــارات إليها في المناقشـــات التي دارت في البرلمان الأوروبي وفي الدورة السـادسـة والعشـرين لمؤتمر الأطراف، والتي اختلفت نتائجها اختلافاً كبيراً عن الدورات السـابقة من حيث الإشارة إلى المصطلحات الرئيسية المتعلقة باتفاق أخضر عالمي جديد. وأظهر تحليل المحتوى كجزء

(4) الوثيقة A/75/281.

من دراسة الحالة الإفرادية أن هذه المصطلحات الرئيسية كانت أكثر تواتراً بدرجة كبيرة في تقرير الدورة السادسة والعشرين بالمقارنة بتقارير الدورات السابقة (الشكل 9).

الشكل 9

تقارير دورات مؤتمر الأطراف: تواتر استخدام المصطلحات المتصلة باتفاق أخضر عالمي جديد

(عدد الكلمات الدليلية لكل 000 1 كلمة)

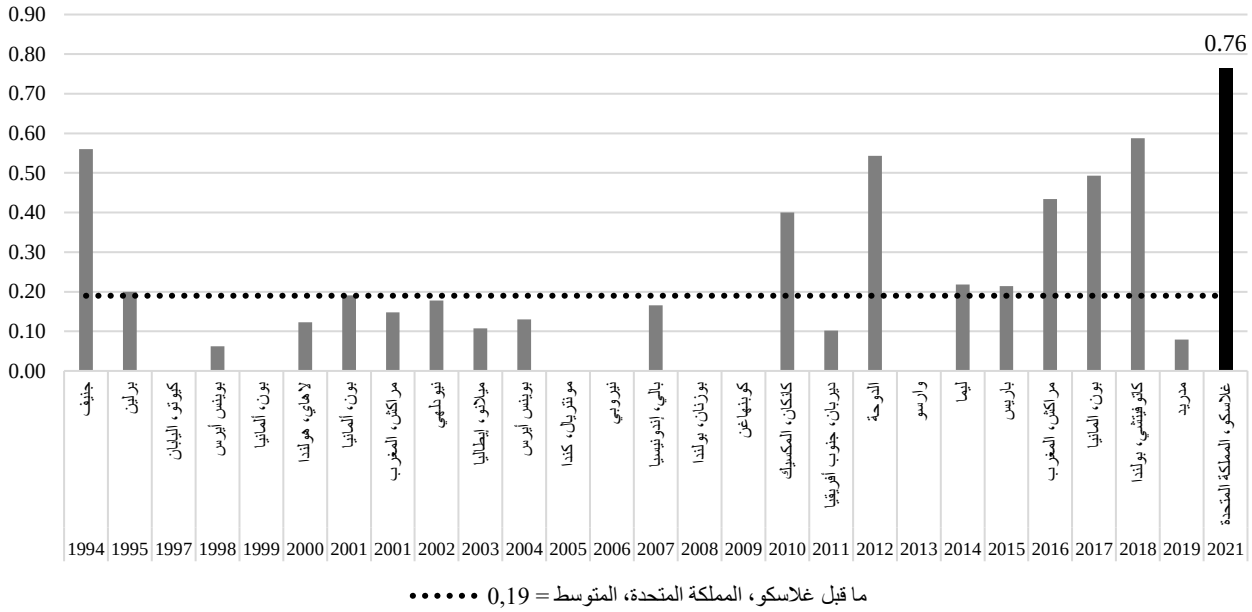

المصدر: فريق التقييم المستقل.

23- ويتضمن تقرير الدورة السادسة والعشرين 21 تكراراً لـ 6 مصطلحات مستخدمة في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2019*، بالمقارنة بمتوسط قدره 3,44 مصطلحات في تقارير الدورات الصادرة في الفترة 1994-2019، على النحو التالي (التكرارات بين قوسين): الأولويات الوطنية (2)؛ الانتقال العادل (5)؛ السياسات المالية (1)؛ الاستثمار العام (2)؛ التنظيم (3)؛ ومصرف التنمية (8). ويزيد التواتر في أحدث تقرير بمقدار أربع مرات عما كان عليه في التقارير السابقة (وهو فرق ذو دلالة إحصائية وفقاً لاختبار تشي المربع). وأخيراً، أعرب قرابة 70 في المائة من الدول الأعضاء المجيبة عن موافقتها على العديد من التأثيرات التي يسعى إليها البرنامج الفرعي 1، بما في ذلك تأثيرات *تقرير التجارة والتنمية* على المناقشات الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ، في حين ذكر 50 في المائة أن الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الديون الخارجية والتنمية قد أدت إلى توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء (الشكل 10).

الشكل 10

ردود فعل الدول الأعضاء بشأن تأثير البرنامج الفرعي 1: نسبة المجيبين على الدراسة الاستقصائية الذين يوافقون أو يوافقون بقوة على البيانات المتعلقة بالتأثير

(النسبة المئوية)

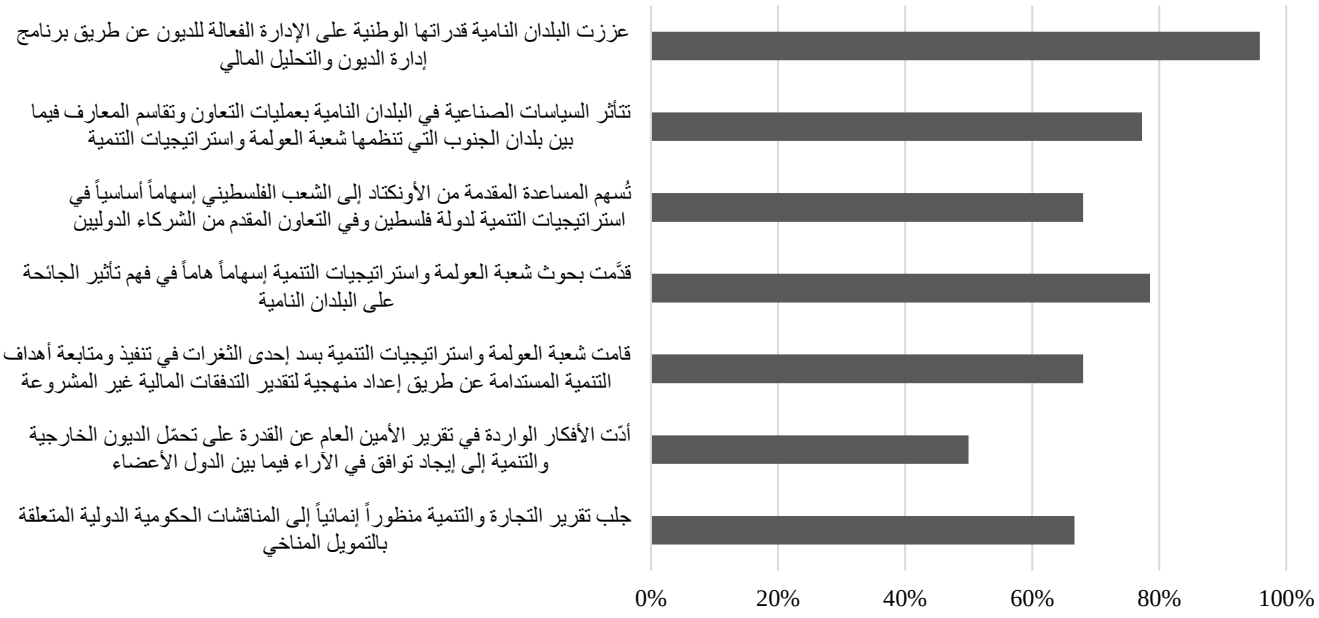

المصدر: فريق التقييم المستقل.

زاي- أدّت القدرات الإحصائية المتينة والتعاون داخل الشُعَب والتعاون التقني المرتبط بمواطن القوة البحثية إلى التمكين من تحقيق نتائج؛ وأسفرت مسائل اتساع النطاق، ومحدودية التعاون بين الشُعَب، وطبيعة المواضيع المتناوَلة عن تقييد الفعالية

24- أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها البالغ للتعاون التقني المضطلَع به في إطار البرنامج الفرعي 1. وارتبطت فعالية شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في إطار هذه الركيزة بنهج يحرِّكه الطلب وبروابط قائمة مع ركيزة البحوث، حيث جرى تطوير خبرات فنية ذات طبيعة محددة واجتذاب طلب من البلدان النامية. وكان برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي هو المبادرة الرئيسية للتعاون التقني لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية من حيث المدة والحجم المالي. كما أن صندوقها الاستئماني المتعدد المانحين، الذي أُنشئ في عام 2003 لتوجيه التمويل المقدم من المانحين والبلدان المستفيدة نحو إطار وحيد للإدارة القائمة على النتائج يغطي جميع المشاريع القُطرية، قد حُدد على أنه عامل تمكيني، يحتمل أن يجري استنساخه في أنشطة التعاون التقني الأخرى، نظراً إلى أنه أظهر مزايا واضحة من حيث الكفاءة (إطار نتائج واحد فقط وتقرير واحد لجميع الجهات صاحبة المصلحة) والشفافية (تتفاعل جميع الجهات صاحبة المصلحة مع البرنامج عن طريق فريق استشاري).

25- وفي إطار ركيزة البحوث، ذكر مراراً الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات العوامل الثلاثة التالية: القدرة الإحصائية؛ والتعاون بين الشُعَب؛ واتساع النطاق. ولم يكتف فرع إحصاءات ومعلومات التنمية بإنتاج نواتج إحصائية والتعاون في بناء القدرات في البلدان النامية، بل وضع أيضاً منهجيات استجابة لطلبات عديدة من شُعَب أخرى، وهي أنشطة لم يجر توضيحها في الميزانية البرنامجية للبرنامج الفرعي 1. وذكر رؤساء شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية أن التعاون المشترك بين الشُعَب بشأن

الإحصـاءات مثمر ولكن بعض الدول الأعضـاء طلبت إلى الأونكتاد تعزيز قاعدة الأدلة التي تقوم عليها البحوث. وفي هذا الصـدد، وكجزء من متابعة عهد بريدجتاون، عُين الفرع ليتولّى دور دائرة الإحصـاءات وجرى توضيح دوره الداعم في أعمال جميع الشُعَب، مع الاحتفاظ بموظفين إحصائيين متخصصين في كل مجال من مجالات العمل. وفيما يتعلق بالتعاون بين الإدارات، ذكر موظفو شـعبة العولمة واسـتراتيجيات التنمية أن التعاون فيما بين الفروع عامل تمكيني للبحوث العالية الجودة. وأشـارت جميع الفروع إلى أن اسـتعراضـات الأقران والتعاون فيما يتعلق بالمنشـور الرئيسـي المتمثل في *تقرير التجارة والتنمية* يُثريان التقرير ويُحسنان إبراز البحوث التي يجريها كل فرع. بيد أنه لم توجد سوى أدلة محدودة على التعاون بين الشُعَب بشأن المنشورات، على الرغم من التوصيات الواضحة الواردة في هذا الصدد في التقييمات السابقة. واستفادت منشورات البرنامج الفرعي 1 من الخبرة الفنية المستمدة من الشُعَب الأخرى، كما طورت الشعبة في بعض الأحيان بحوثاً في مجالات تغطيها شُعَب أخرى، ما أدخل تناقضات مع منشوراتها هي. ولاحظ مَن أُجريت معهم المقابلات أن ذلك قد حدث في مناسبات قليلة ونظرت إليه الشُعَب الأخرى وبعض الدول الأعضـاء نظرة سـلبية. وأخيراً، يوجد جانب آخر من جوانب بحوث الأونكتاد قد يعوق فعاليته وهو نطاقه المواضيعي الواسع. وذكر موظفو شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية أن المجموعة الواسعة من المسائل التي جرى التحقيق فيها تعني أن البحوث ضـعيفة وأن الطبيعة الدورية للمنشورات الرئيسية لا تترك سوى القليل من الوقت بين الطبعات لتعزيز النشـر والمتابعة. وأشـارت بعض الدول الأعضـاء إلى أنها لا تفهم بعض خيارات المواضيع التي أخذ بها فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية.

26- وقد أكّدت بعض الدول الأعضـاء مؤخراً على الحاجة إلى إعادة تنشـيط الآلية الحكومية الدولية ويبدو أنها تعطي قيمة أكبر لدور الأونكتاد بوصـفه مقدِّماً للبيانات والمسـاعدة التقنية. ونُظر إلى تفضـيل منظورات البلدان النامية على أنه أمر اسـتفزازي، ورُئي أن بعض المناقشـات تمثِّل جانباً واحداً، وخاصـة الآراء المعرب عنها في *تقرير التجارة والتنمية*. وقد انتقد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية الافتقار إلى التحليل القائم على بيانات في بعض البيانات والتوصيات الصادرة عن شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية وغياب الصلات بين الأدلة المقدمة من فرع إحصاءات ومعلومات التنمية والتوصيات والاستنتاجات الواردة في التقارير. ولاحظ موظفو شـعبة العولمة واسـتراتيجيات التنمية أن المسـائل التي يُعتزم أن تسـهم فيها الشـعبة في إطار بناء توافق الآراء قد ظلت مثيرة للجدل منذ البداية، ما زاد من صـعوبة تقديم إسـهامات كبيرة في بناء توافق الآراء. وترى بعض الجهات صـاحبة المصـلحة أن الخلافات المتعلقة بأعمال الشـعبة تُعزى إلى اختلاف مصـالح ومنظورات المجموعات الإقليمية؛ ويميل المقترضـون والمقرضـون إلى أن تكون لديهم وجهات نظر متعارضـة بشـأن الديون، كما تميل البلدان القوية والأقل قوة إلى تقييم توزيع القوّة تقييماً مختلفاً. وفي هذا السـياق، التزمت شـعبة العولمة واسـتراتيجيات التنمية صـراحة بتمثيل احتياجات البلدان النامية، وذُكر أن التقاليد الفكرية للشـعبة تتمشـى مع الولاية المسـندة إلى مافيكيانو نيروبي، وهي أن "الأونكتاد قد أنشئ لتعزيز اقتصاد عالمي شامل للجميع، عن طريق الإسهام في تشكيل السياسات الوطنية والدولية، مع إيلاء الاعتبار على سبيل الأولوية لاحتياجات البلدان النامية ومصـالحها". وفي الوقت نفسه، شككت الجهات الأخرى صاحبة المصلحة في بعض المواضيع والأنشطة التي اقترحتها الشعبة، مشيرةً إلى أنه ينبغي ترك مسـائل منهجية معينة لصـندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد برزت هذه المسـألة، على سبيل المثال، أثناء المناقشات المتعلقة بالمواضيع المطروحة لكي ينظر فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية وأثناء دوراته. وتشـمل أعمال الشـعبة العمل المتعلق بالبنية المالية العالمية في مشاريع خطط العمل دون الرجوع إلى مؤسسات بريتون وودز، وهو ما فسّرته الجهات صاحبة المصلحة هذه على أن البرنامج الفرعي 1 يأخذ زمام المبادرة في مجال يُنظر إليه على أنه أكثر صـلة بتلك المؤسسات. ولم يشاطر ممثلو المجموعات الإقليمية الأخرى هذا الرأي؛ وسلّطت إحدى المجموعات الضوء على أهمية الإسـهام الفريد للأونكتاد في الاضـطلاع بأعمال تحليلية وتقديم توصـيات بشـأن القضـايا

المنهجية، بما في ذلك القدرة على تحمل الديون، وخاصـــة فيما يتعلق بآثار الجائحة، التي تشـــكل قيوداً خطيرة على الفرص المتاحة للبلدان النامية لتحقيق نمو شـــامل للجميع ومســـتدام. وأظهرت المقابلات والملاحظات أن هذه الاختلافات في وجهات النظر كان معناها أن تُختتَم دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي في كثير من الأحيان دون نتيجة.

حاء- يجب على جميع الفروع أن تفعل المزيد بموارد أقل، ولكن إيلاء الأولوية بصـــورة استراتيجية لاستخدام الموارد ليس واضحاً

27- بالإضافة إلى قيام البرنامج الفرعي 1 بإنتاج وثائق الهيئات التداولية والمنشورات الرئيسية، فإنه مُكلَّف بالاضطلاع بعدد غير محدد من الأنشطة، مثل إنتاج المقالات وتنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل؛ والإسهام في مناقشات الخبراء المخصصة؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى واضعي السياسات. وتشمل نواتج فرع إحصـاءات ومعلومات التنمية تقديم الدعم المنهجي إلى شُعَب الأونكتاد الأخرى. وقد انخفضت مخصصات الميزانية العادية للأونكتاد انخفاضاً طفيفاً في السنوات الأخيرة، قبل أن تزيد قليلاً في عام 2021، وأوضح موظفو شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية أن تخفيضات الميزانية والقيود المالية تحد من القدرة والمرونة اللازمتين لتحقيق نتائج تتجاوز إنجاز النواتج التي صـــدر بها تكليف. وأبرز مَن أُجريت معهم المقابلات أن شـعبة العولمة واسـتراتيجيات التنمية صـغيرة بالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى التي تجري بحوثاً مماثلة، مثل صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفيما يتعلق بـ "وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، فإن الولاية واسعة النطاق وآخذة في التوسع، في حين أن الموارد لا تزال قاصـرة على وظيفتين ممولتين من الميزانية العادية، ما يعني أن التمويل الخارجي يُسـتخدم لدعم وظيفة "محفوفة بالمخاطر" من الرتبة ف-3 لضمان تحقيق النواتج التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة. وفي الوقت نفســه، ازداد حجم التمويل من خارج الميزانية للبرنامج الفرعي 1، من حيث الأرقام المطلقة والقيمة النسبية على السواء. غير أنه ليس من الواضح كيف تحدَّد الأولويات لاستخدام الموارد المحدودة وكيف يجري ضمان فعالية التكاليف. وإلى جانب قائمة النواتج الصادر بها تكليف في إطار الميزانيات البرنامجية (التي يفتقر الكثير منها إلى تعريف وهدف كمي)، فإن خطة العمل الرسـمية للبرنامج الفرعي 1 في إطار الشـكل المحدد من المقر لم تسـلط الضـوء إلا على بعض التأثيرات الملموسـة للنتائج المتوقعة. وكانت التقييمات والاسـتعراضـات السـابقة قد أوصـت بأن يسـتخدم البرنامج الفرعي 1 أطر الإدارة القائمة على النتائج لتحسين كفاءة الموارد والمساءلة عنها. وقد طُبق هذا النهج على برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، غير أن معظم الموظفين الذين أُجريت معهم المقابلات لم يروا أن هذا النهج ينطبق على البحوث والدعم الحكومي الدولي. بل على العكس من ذلك، فإن 90 في المائة من الدول الأعضـاء إما أنها توافق أو توافق بقوة على فكرة أن الإدارة القائمة على النتائج من شـــأنها أن تحســـن كفاءة البرنامج الفرعي 1. وكانت هذه الملاحظة مصـحوبة بردود فعل سـلبية بشـأن مسـائل الإدارة، مثل تنفيذ الأنشـطة في الوقت المناسب، والقدرة على عقد الاجتماعات، والمساءلة تجاه الدول الأعضاء (الشكل 11).

الشكل 11

تعليقات الدول الأعضاء بشأن إدارة البرنامج الفرعي 1: نسبة المجيبين على الدراسة الاستقصائية الذين يوافقون أو يوافقون بقوة على البيانات المتعلقة بالإدارة

(النسبة المئوية)

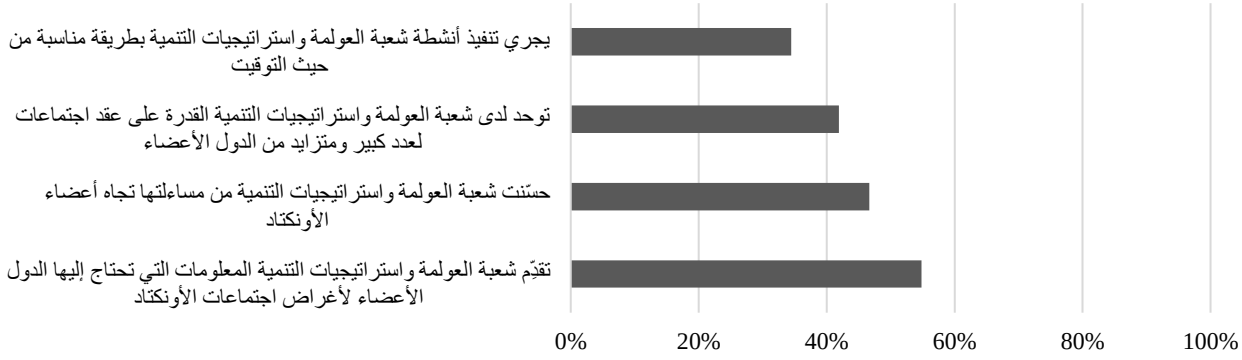

المصدر: فريق التقييم المستقل.

طاء - يجري رصد إنجاز النواتج، ولكن يمكن استخدام مؤشرات أكثر كميةً للمتابعة الداخلية

28- يُسجَّل في نظام أوموجا إنجاز النواتج المشمولة بالولاية ولكن لا يجري تتبع مسار كل ناتج. ومن الجدير بالذكر أنه فيما عدا إنتاج التقارير والمنشورات والإبلاغ عن كل مشروع من مشاريع التعاون التقني، لم يجر سوى قدر ضئيل من تخزين البيانات عن أداء البرنامج الفرعي 1 والإبلاغ عنها. وإلى جانب الأرقام المتعلقة بعدد الورقات المكتوبة، يمكن تقديم تقديرات عن استخدام هذه الورقات، مع بيانات عن عدد مرات تنزيلها ومشاهدة صفحاتها، والاستشهادات الأكاديمية، وعدد حالات الحضور في العروض والدورات التدريبية ذات الصلة، والبلدان المستهدفة عن طريق أنشطة النشر والقصاصات الإعلامية. وأشار العديد ممَن أجرت معهم شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية مقابلات إلى المشورة الفردية التي طلبتها الدول الأعضاء وقُدمت إليها كمؤشر على تأثير البحوث. ويمكن تتبع الخدمات الاستشارية والتفاعل مع واضعي السياسات بالدول الأعضاء ووفود هذه الدول تتبُّعاً منهجياً باعتبارهما جزءاً من أعمال "البرنامج الفرعي 1" ويتعلقان بمجالات بحثية محددة كمؤشر لتأثير البحوث. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام تقنيات أكثر ابتكاراً، مثل تحليل البيانات الضخمة، لرصد انتشار أفكار البرنامج الفرعي 1 عبر المواقع الشبكية الرسمية وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي. وأوضح رؤساء شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية أنهم وضعوا موضع التنفيذ ممارسات رصد على مستوى الفروع لم تُعمم بصورة منهجية على مستوى البرامج الفرعية. وأخيراً، ينبغي التأكيد على أن برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي يُصدر تقريراً سنوياً يتغلب على النطاق الضيق للميزانيات البرنامجية ويتضمن مؤشرات تتعلق بالفعالية والاستدامة والتأثير، وتوفّر بياناته منظوراً مدته 10 سنوات. ويجري الرصد على أساس ربع سنوي في إطار استراتيجي.

ياء - طلب واضح على زيادة اتساق الرسائل فيما بين منشورات الأونكتاد

29- سلّطت عدة تقييمات سابقة الضوء على وجود مجال لتحسين التعاون فيما بين الشُعَب والاتساق والتنسيق الشاملين على مستوى الأونكتاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقييم، كانت توجد مسائل تتعلق بعدم الاتساق فيما يخص نواتج شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية وشُعَب أخرى، ما يعطي الانطباع بأن الأونكتاد يفتقر إلى صوت واحد. وأكدت الدراسة الاستقصائية أنه يوجد مجال لتحسين الاتساق الداخلي،

وأبرز المشاركون في أفرقة التركيز ومَن أُجريت معهم المقابلات القيود التي تكتنف الممارسات الحالية في مجال استعراض الأقران، والتعاون المشترك بين الشُعَب بشأن المنشورات الرئيسية، والموافقة على السياسات، والتوجيه العام لمنشورات الأونكتاد (الشكل 12).

الشكل 12

ردود فعل الدول الأعضاء بشأن اتساق البرنامج الفرعي 1: نسبة المجيبين على الدراسة الاستقصائية الذين يوافقون أو يوافقون بقوة على البيانات المتعلقة بالاتساق

(النسبة المئوية)

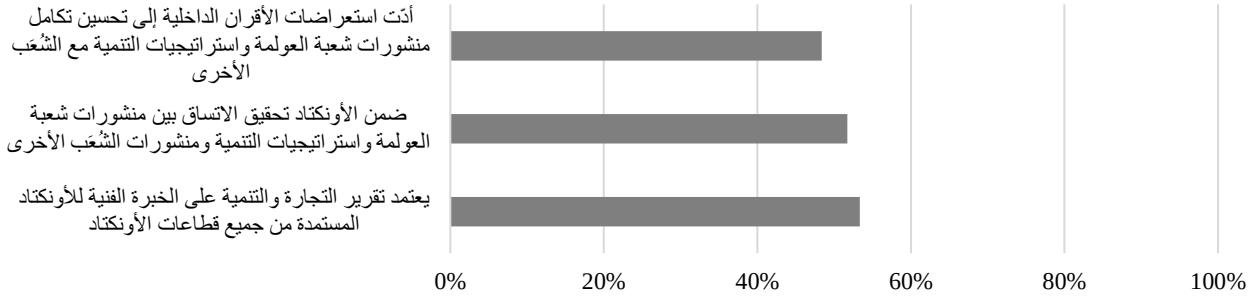

المصدر: فريق التقييم المستقل.

30- ويجري حالياً استعراض منشورات الأونكتاد من جانب الأقران ولكن ليس بطريقة تكفل الاتساق بين الشُعَب. وأوضح مَن أُجريت معهم المقابلات أن المنشورات الرائدة فقط هي التي تُستَعرض من جانب الأقران في شُعَب أخرى وأن القيود المفروضة على عملية الاستعراض، وخاصة فيما يتعلق بالتوقيت، قد قلَّلت من فعاليتها. وأدخل الأمين العام بعض التغييرات فيما يتعلق باستعراضات المنشورات غير الرئيسية. والبحوث التي تُنتج على مستوى الشُعَب ستُنشر داخلياً في شكل ورقات عمل قبل أن تخضع لعملية استعراض أقران مجهول الهوية يُسيطر عليها مكتب الأمين العام ويُتخذ قرار نهائي بشأن النشر. ويتسق هذا الإجراء مع فكرة وجود صوت واحد للأونكتاد، لأن الإجراء يركز الرقابة على المنشورات. وفيما يتعلق بالمنشورات الرائدة، اقترحت الجهات صاحبة المصلحة في الأونكتاد وممثلو المجموعات الإقليمية الذين أجريت معهم مقابلات أن تنطوي التقارير على مشاركة شُعَب أخرى في مرحلة مبكرة، بوصفها مساهِمة في فصول محددة وكذلك بوصفها مستعرِضة لمقترحات الفصول.

31- وبالإضافة إلى استعراضات الأقران، تجري إجازة السياسات في حالة جميع وثائق الهيئات التداولية والمنشورات الرائدة؛ ويُعهَد بذلك إلى موظف واحد تابع لمكتب الأمين العام. كما أن محتوى وأسلوب بعض النواتج، مثل التقرير المتعلق بالتكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، يجري توضيحهما على مستوى الشُعَب ومن جانب مكتب الأمين العام. وإجازة المنشورات الرئيسية هي بالأحرى أمر رسمي. ولم يُقصَد بهذه العملية مراقبة الرسائل الواردة في التقارير، ولذلك فهي لا يمكن أن تتحكّم في الاتساق بين التقارير، كما لم يُقصد بها استعراض صحة الرسائل من الناحيتين السياساتية والدبلوماسية، على النقيض من وثائق الهيئات التداولية. وتأخذ عملية إجازة السياسات في الاعتبار بصورة رئيسية دقة البيانات، وأوجه التآزر بين الشُعَب، وعرض المعلومات. والوحدة أصغر من أن تتمكن من تجهيز المنشورات الرائدة ووثائق الهيئات التداولية لخمس شُعَب واستعراض ليس فقط شكل الوثائق بل أيضاً محتواها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون رتبة الوظيفة ذات مستوى أعلى إذا أُريد

لعملية إجازة السياسات العامة أن تستعرض المنشورات الرائدة التي يقودها مديرو الشُعَب وتقترح إجراء تغييرات عليها. ومن المهم بيان أن الوحدة لا تتلقى توجيهات واضحة من لجنة المنشورات بشأن متطلبات كل سلسلة منشورات، كما أنها لا توجد أولويات فيما يتعلق بالمواضيع الرئيسية والنهج المفضلة التي تمثل اختيارات الأونكتاد في إطار ركيزتي البحوث وبناء توافق الآراء. وتتألف اللجنة من جميع مديري الشُعَب وهي توافق على جدول زمني للمنشورات ولكنها لا تدخل في تفاصيل المحتوى والنهْج المتوقعيْن لكل منشور. وعلى صعيد الدول الأعضاء، قد تعقد الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي دورة أخرى في الربع الثاني من السنة لمناقشة قضايا النشر، بينما تنظر دورات مجلس التجارة والتنمية في المنشورات، حيث يجري حالياً النظر في كل منشور من المنشورات الرائدة على حدة ولا تناقَش سياسة عامة للمنشورات.

كاف- نجح البرنامج الفرعي 1 في إقامة شراكات مع عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، ولكن الاتفاق قائم داخل الأمانة على الحاجة إلى تحسين إدراج أعمال تمويل التنمية في العمليات المضطلع بها في نيويورك

32- توجد أمثلة متعددة على إقامة فروع شراكات مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة[5]، ويسهم فرع الديون وتمويل التنمية بانتظام في العمليات الجارية في نيويورك، بما في ذلك العمليات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة. وعلى الرغم من هذه الإسهامات، فإن النداءات الأخيرة التي وجهها الأمين العام من أجل تعزيز تعددية الأطراف قد أتاحت زخماً فيما يتعلق بفكرة تحسين إدماج أعمال البرنامج الفرعي 1 في هذه العمليات. وأظهر استعراض تقييمات المشاريع أن الشراكات عناصر حاسمة الأهمية في تنفيذ التدخلات، وإن كانت تُستخدَم بشكل غير متساوٍ ولوحظ وجود أوجه عدم اتساق في تشكيل الشراكات مع السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين.

لام- نظام إدارة الديون والتحليل المالي هو برنامج مستدام للتعاون التقني؛ وجود بعض التحديات في مجال الاستدامة المؤسسية والمالية للمشاريع الأخرى

33- تُسهم البلدان المستفيدة من برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي بالموارد، وتشكل جزءاً من الصندوق الاستئماني وهي عضو في المجلس الاستشاري، وتستفيد من البرنامج بعد الأجل الزمني لمشاريع محددة. ويُستخدَم نظام إدارة الديون والتحليل المالي في 90 مؤسسة في 60 بلداً، وخلال الفترة المشمولة بالتقييم، استفاد 20 بلداً من مشاريع أخرى للتعاون التقني في إطار البرنامج الفرعي 1. وذكر 90 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية أنه جرى الحفاظ على القدرات التي جرى بناؤها و/أو زيد تحسينها على الصعيد الوطني. بيد أن استعراض تقييمات مشاريع التعاون التقني قد خلص إلى أن الافتقار إلى التمويل على الصعيد الوطني عقب إتمام المشاريع يشكل عائقاً كبيراً أمام الاستدامة في بعض التدخلات، وأن عدم وجود شراكات دائمة وإلغاء الدعم المقدَّم من الأونكتاد فيما يتعلق بالموارد التقنية بعد إتمام المشاريع يؤثران أيضاً على الاستدامة.

(5) منها، على سبيل المثال، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، وفريق الأمم المتحدة القُطري في دولة فلسطين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

رابعاً- الاستنتاجات

ألف- مدى الأهمية

34- تُحدَّد النواتج المتوخَّاة للبرنامج الفرعي 1 في إطار ركيزتي البحوث وبناء توافق الآراء بموجب ولايات صادرة عن دورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وعن قرارات الجمعية العامة. بيد أنه يوجد قلق لدى بعض المجموعات الإقليمية ولدى الأمانة بشأن نطاق بعض النواتج المتوخَّاة ونهْجها وأسلوبها، بما في ذلك تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية و*تقرير التجارة والتنمية*. ويؤثر هذا الخلاف الجدلي على الجوانب الأساسية لأعمال البرنامج الفرعي 1، مثل المناقشات المتعلقة بالقضايا النظمية، والمنظور الإنمائي، والتوصيف الذاتي كمركز تفكير. وفيما يتعلق بالتركيز على القضايا النظمية، ينبع الخلاف الجدلي من تفسير بعض الدول الأعضاء القائل بأن تكريس البرنامج الفرعي 1 لاقتراح إصلاحات في البنية المالية الدولية هو أمر غير مشمول بولاية الأونكتاد. وفي الوقت نفسه، يرى ممثلو المجموعات الإقليمية الأخرى أن تحليل النظام الاقتصادي وتقديم إسهامات في المناقشات المتعلقة بالقضايا النظمية يشكلان جزءاً من الولاية. وتقوِّض التفسيرات المختلفة للولاية الثقة بين بعض الدول الأعضاء والأمانة وتعوق إسهام البرنامج الفرعي 1 في ركيزة بناء توافق الآراء.

35- ويعتبر التعاون التقني المضطلَع به في إطار البرنامج الفرعي 1 وثيق الصلة باحتياجات البلدان. وفي إطار هذه الركيزة، جرى التأكيد بالإجماع في الدراسة الاستقصائية وفي أفرقة التركيز وفي المقابلات على ما لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي من صلة وثيقة باحتياجات البلدان النامية. كما أن أعمال "فرع إحصاءات ومعلومات التنمية" وثيقة الصلة باحتياجات البلدان النامية؛ وبالعمل الإحصائي العام في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك متابعة خطة عام 2030؛ وبأعمال الشُعَب والفروع الأخرى التابعة للأونكتاد. غير أن العنصر الأخير، الذي يشمل وضع المنهجيات، لم يُدرج على النحو الواجب في الميزانيات البرنامجية السنوية، وينبغي توضيحه في المستقبل القريب، كجزء من تعيين الفرع بوصفه دائرة الإحصاءات. وأفيد بأن أعمال وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تستجيب تماماً لاحتياجات الشعب الفلسطيني، وتسترشد استرشاداً واضحاً بفقرات مكرسة في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي قرارات الجمعية العامة.

باء- التواؤم مع أهداف التنمية المستدامة

36- تتواءم ولاية البرنامج الفرعي 1 بوضوح مع الأهداف الاقتصادية والمؤسسية من أهداف التنمية المستدامة (8 و9 و10 و16 و17)، ويؤكد تحليل محتوى المنشورات المتسلسلة الرئيسية هذا التواؤم، وخاصة مع الهدف 8 من هذه الأهداف. وتَبرز نواتج وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في إشاراتها إلى الهدف 1 المتعلق بإنهاء الفقر.

جيم- نوع الجنس والموارد البشرية

37- يُدرَج نوع الجنس بصورة منهجية في مشاريع التعاون التقني باتباع إجراءات عامة داخل الأونكتاد وعلى الرغم من بعض القيود المبلَّغ عنها في تقييمات المشاريع. كما أن البعد الجنساني موجود بدرجة متزايدة في النواتج الإحصائية، ولكن ليس بنفس القدر الموجود في التقارير والمنشورات. ولم يعتمد الأونكتاد مبادئ توجيهية واضحة بشأن كيفية تعميم مراعاة حقوق الإنسان على مستوى الأنشطة أو

المشـاريع. بيد أنه حُددت روابط مخصـصـة في بعض المنشـورات وعن طريق التعاون مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

دال- الإسهام في النتائج

38- خلال الفترة المشـمولة بالتقييم، أنتج البرنامج الفرعي 1 جميع المنشـورات الصـادر بها تكليف. وأدّت الجائحة إلى بعض التغييرات في الأنشـطة والنواتج المبرمجة. وأدت الجائحة أيضـاً إلى أن يطلب المجتمع الدولي تحديثات بشأن التأثيرات الاقتصادية، ما أدى إلى تكييف بعض النواتج.

39- ولا تتعقب شـعبة العولمة واسـتراتيجيات التنمية مسـار التوعية بالنواتج المعرفية واسـتخدامها، نظراً إلى أن الجهود تتركز على إعداد النواتج، مع ضـيق الوقت المتبقّي لمتابعة وتعزيز التوعية. ويقدم البرنامج الفرعي 1، في الميزانيات البرنامجية، أمثلة على التأثيرات الملموسـة على الصـعيدين الوطني والحكومي الدولي، التي يصـعب التحقق منها. وأثناء التقييم، جُمعت بعض البيانات عن تأثير منشـورات البرنامج الفرعي 1 على شـبكة الإنترنت وفي الأوسـاط الأكاديمية، ولكن هذه العملية كانت محدودة بسـبب الافتقار إلى خطوط أساس أو مقاييس مرجعية للمقارنة. ويميل موظفو شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية إلى إبراز أهمية العمل البحثي، غير أن أكثر ردود الفعل إيجابية من الدول الأعضـاء تتعلق بأنشـطة التعاون التقني. وقد امتُدح برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي على جهوده في مجال بناء القدرات وعلى النجاح في بناء نظم سليمة تتسم بأهمية أساسية في تنفيذ البلدان النامية لسياسات الديون التي يمكن تحملها.

هاء- العوامل التمكينية والعوامل التقييدية

40- يُمكّن لأداء التعاون التقني للبرنامج الفرعي 1 بفعل نهجه القائم على الطلب وصـلته بركيزة البحوث. وفيما يتعلق ببرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، فإن هيكله للإدارة والتمويل وتقديم التقارير، القائم على صـندوق اسـتئماني، جدير بتحليل أكثر تعمقاً كمثال ممكن على ممارسـة جيدة يمكن اسـتنسـاخها. ومن الواضـح أن عدم الارتياح إزاء بعض النواتج المتوخّاة للبرنامج الفرعي 1 يشـكل عاملاً تقييدياً في إسهام البرنامج في إطار ركيزة بناء توافق الآراء، وفي الفترة المشمولة بالتقييم، وفي إطار ركيزة البحوث، لم يكن يجري بنشاط تعزيز التعاون بين الشُعَب على الرغم من التوصـيات الواضـحة الواردة في التقييمات السابقة، باستثناء فرع إحصاءات ومعلومات التنمية.

واو- الإدارة

41- أشـارت جميع فروع شـعبة العولمة واسـتراتيجيات التنمية إلى أنها مطالبة بأن تفعل المزيد بموارد أقل، ولكن من غير الواضـح كيف يجري تقرير الأولويات في اسـتخدام الموارد. ولم تنفَّذ التوصـية الصـادرة عن تقييم البرنامج الفرعي 1 في عام 2013[6] باعتماد نهج الإدارة القائمة على النتائج في عملها، ولاحظ التقييم وجود إحجام صـريح في إطار البرنامج الفرعي 1 وفي مجالات أخرى من الأونكتاد عن تطبيق هذه النُهُج على ركيزة البحوث.

42- وتجري متابعة النواتج الصادر بها تكليف متابعة كافية في إطار الإبلاغ الإلزامي التابع للأمانة، ومع ذلك يمكن اسـتخدام المزيد من المؤشـرات الكمية لأغراض المتابعة الداخلية. وفيما عدا إنتاج التقارير والمنشـورات والإبلاغ عن كل مشـروع من مشـاريع التعاون التقني، لم يجر تخزين سـوى قدرٍ ضـئيل من

(6) الوثيقة TD/B/WP/252.

البيانات عن أداء البرنامج الفرعي 1 والإبلاغ عنها. وإلى جانب الأرقام المتعلقة بعدد الورقات المكتوبة، يمكن تقديم تقديرات عن استخدام هذه الورقات، مع بيانات عن مرات التنزيل ومرات مشاهدة الصفحات، والاستشهادات الأكاديمية، وحضور العروض والدورات التدريبية ذات الصلة، والبلدان المستهدفة عن طريق أنشطة النشر والقصاصات الإعلامية. وعلاوة على ذلك، أشار العديد ممَن أُجريت معهم المقابلات مع شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية إلى المشورة الفردية التي تطلبها الدول الأعضاء والتي تُقدم إليها كمؤشر على تأثير البحوث. كما أن الخدمات الاستشارية وأوجه التفاعل مع واضعي السياسات بالدول الأعضاء ووفود هذه الدول يمكن تتبعها بصورة منهجية كجزء من أعمال البرنامج الفرعي 1 وباعتبارها متصلة بخطوط بحثية محددة كمؤشرات على تأثير البحوث.

زاي- الاتساق

43- لم تُطبق توصيات التقييمات السابقة الهادفة إلى زيادة الاتساق الداخلي في الأونكتاد إلا تطبيقاً جزئياً. وتؤثر هذه التوصيات ليس فقط على البرنامج الفرعي 1، بل أيضاً على الأمانة ككل، وتؤثر على إجازة السياسات، واستعراضات الأقران، والتوجيه والإشراف على السياسة والخطة الشاملتين المتعلقتين بالمنشورات.

خامساً- التوصيات

ألف- البرنامج الفرعي 1

44- يوصَى بأن يعتمد البرنامج الفرعي 1 مجموعة من المؤشرات للسماح بتتبع استخدام النواتج المعرفية. وبالإضافة إلى مقاييس التفاعلات الإعلامية على شبكة الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي والاستشهادات العلمية، ينبغي إنشاء نظام جديد لجمع المؤشرات الكمية والنوعية عن المنفعة من جانب المستعمِلين الرئيسيين. وينبغي أن يشمل المستعملون الرئيسيون على الأقل الدول الأعضاء وواضعي السياسات الذين يتلقون مشورة مخصصة والمشاركين في الاجتماعات الحكومية الدولية والحلقات الدراسية والدورات التدريبية. ويمكن أن تشكل مجموعة المؤشرات الأساس لنظام داخلي للرصد والإبلاغ يوفر أدلة للإبلاغ بالقياس إلى الخطة البرنامجية والميزانية ويُثري عرض النتائج المسلَّط عليها الضوء في هذه الوثائق.

45- وبالنظر إلى الصعوبات التي تعترض التوصل إلى توافق آراء حكومي دولي بشأن الاستعراض العام لـ *تقرير التجارة والتنمية* وتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، يوصَى بإعادة توجيه هذه النواتج لتشمل الجوانب المختلفة للمناقشات الجارية بشأن مواضيع مختارة مع إدراج إسهامات الأونكتاد في كل مناقشة على أساس تحليله المستقل. وينبغي تعميم الوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب بغية السماح للدول الأعضاء بالنظر فيها على النحو المناسب، أي ضمن الإطار الزمني للسياق الحكومي الدولي الذي تُقدم فيه. ويمكن نشر الدفاع عن الأفكار الملموسة المتصلة بكل مناقشة والناتجة عن التقاليد الفكرية ومجالات البحث في البرنامج الفرعي 1 ويكون هذا النشر كورقات عمل تحت مظلة التأليف الفردي، تفي بمتطلبات الجودة الجديدة المحدَّدة في مذكرة الأمين العام بشأن التعليمات والمبادئ التوجيهية المنطبقة على منشورات الأونكتاد، المؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2022.

باء- مكتب الأمين العام

46- بالإضافة إلى تنسيق جدول أعمال المنشورات، يوصَى بأن تشرف لجنة المنشورات على الأهداف والخيارات المواضيعية ومتطلبات الجودة للمنشورات الرائدة للأونكتاد والمنشورات الرئيسية الأخرى

مع التركيز على الاستجابة لقرارات الدول الأعضاء بشأن نواتج الأونكتاد، وخاصة تلك التي توجَّه عن طريق دورة جديدة مكرسة للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي. وينبغي أيضاً أن تدعم لجنة المنشورات مكتب الأمين العام في تنفيذ التوصيات الصادرة عن التقييمات السابقة المتعلقة بإجازة السياسات، واستعراضات الأقران الداخلية، والتعاون فيما بين الشُعَب بشأن المنشورات الرائدة. وعند قيام اللجنة بذلك، فإنها ينبغي أن تؤدي دوراً رقابياً في المراحل المبكرة من عملية النشر عن طريق استعراض مذكرة مفاهيمية لكل منتج، إما بصورة مباشرة أو عن طريق وحدة إجازة السياسات.

47- وفيما يتعلق بإجازة السياسات، يوصَى بزيادة مستويات ملاك الموظفين، للسماح بالنظر في طائفة أوسع من العناصر، مثل صوت النشر والمواءمة مع الشُعَب الأخرى. وينبغي أن يشمل تعزيز هذه الوحدة منح رئيس الوحدة مستوى أعلى من الأقدمية يتناسب مع الزيادة في مسؤوليات الوحدة، بما في ذلك استعراض المنشورات الرائدة التي يقودها مديرو الشُعَب.

48- وللمساعدة في تيسير نشر بحوث ومنشورات البرنامج الفرعي 1، يوصَى بأن توفر استراتيجية الاتصالات الجديدة إرشادات بشأن تطابق الرسائل المرسلة من الشُعَب المختلفة، وتوازن الموارد المخصصة لإنتاج المنشورات ونشرها، وزيادة التوعية بأعمال الأونكتاد داخل منظومة الأمم المتحدة بدعم من مكتب الأونكتاد في نيويورك.

49- وبالنظر إلى أن التوصية المتعلقة بالمؤشرات يمكن أن تنطبق على برامج فرعية أخرى، يوصَى بأن يقوم مكتب الأمين العام بتصميم ودعم الرصد المنتظم لمؤشرات الأداء الموحدة لركيزة البحوث. وينبغي توجيه هذه المؤشرات نحو تحقيق النتائج التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء.

جيم- الدول الأعضاء

50- اتفاق الدول الأعضاء على ولاية الأونكتاد الواردة في مافيكيانو نيروبي وفي عهد بريدجتاون ليس مفصلاً بما يكفي لتزويد البرنامج الفرعي 1 بتوجيهات بشأن نطاق النواتج المتوخَّاة الرئيسية واختيار مواضيع وأسلوب هذه النواتج، مثل *تقرير التجارة والتنمية*، ونظراً إلى أن الشواغل المتعلقة بالجوانب الأساسية لأعمال البرنامج الفرعي 1 متواترة، يوصَى بأن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق أكثر تحديداً بشأن سياسة منشورات الأونكتاد على أساس مقترَح تقدِّمه الأمانة، دون الحد من استقلاليته التحليلية. وينبغي أن يوفر هذا الاتفاق معايير عامة بشأن الغرض من وثائق الهيئات التداولية والمنشورات الرائدة الصادر بها تكليفات والنهْج المتبع بشأنها، بما في ذلك الأولويات المواضيعية. وستكون دورة إضافية للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي تُعقد في الربع الثاني من السنة هي المكان المناسب للتوصل إلى اتفاق بشأن منشورات الأونكتاد الإجمالية، حيث يُنظر في آحاد التقارير في الدورات المختلفة لمجلس التجارة والتنمية.

51- وبالمثل، ولتجنب الشواغل المتصلة بفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، يوصَى بأن تتفق الدول الأعضاء على اختصاصات أكثر تحديداً وعلى موضع تركيز السياسات. ويمكن أن تشمل الاختصاصات أيضاً متطلبات إضافية بشأن المبادئ المتعلقة بتكوين الأفرقة، واختيار الخبراء، والتكامل مع المحافل الأخرى، من أجل تزويد الأمانة بتوجيه أوضح.

الأمم المتحدة

TD/B/WP/318/Corr.1

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
28 September 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة الرابعة والثمانون

جنيف، 3–7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 4(ب) من جدول الأعمال المؤقت

التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 1 للأونكتاد: العولمة والترابط والتنمية* †

تصويب

الصفحة 3، مقدمة

تُدرج حاشية *نصها كالآتي*:

(2) لا تؤثر التغييرات المُدخَلة على هذه الوثيقة بعد 25 تموز/يوليه 2022 على الاستنتاجات والتوصيات العامة الواردة في تقرير التقييم. ويعمل الأونكتاد حالياً على تصحيح خلل تقني في النظام الذي استُخدم أثناء التقييم لاستخراج بيانات تنزيل المنشورات. وتؤكد الصعوبات التي تكتنف استخدام البيانات المتعلقة بالمنشورات مدى وجاهة بعض النتائج التي خلص إليها التقييم، وهي أن هناك حاجة إلى أن يضع الأونكتاد مؤشرات أداء لتحسين رصد مدى رواج أعماله البحثية وفائدتها. وهو ما تعكسه الفقرتان 44 و49 من التوصيات الواردة في الفصل الخامس.

الصفحة 3، الفقرة 1، الجملة الأولى

يُستعاض عن النص الحالي *بما يلي*:

تعرض هذه المذكرة التقييم المستقل للبرنامج الفرعي 1 للأونكتاد المتعلق بالعولمة والترابط والتنمية في الفترة 2018–2021. وقد أُجري التقييم في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى حزيران/يونيه 2022.

* أعد هذا التقييم فريق تقييم مستقل يضم السيد نيوا دويتاما، من البعثة الدائمة لإندونيسيا؛ والسيدة هيلغا ماتوس، من البعثة الدائمة للبرتغال؛ والسيد أيتور بيريز، كبير خبراء استشاريين، من "فريق اقتصاديي التعاون" (*Economistas de la Cooperación*)، (إسبانيا). وتُعرض المواد الداعمة لهذا التقييم في الوثيقة TD/B/WP(84)/CRP.2.

† لا تؤثر التغييرات المُدخَلة على هذه الوثيقة بعد 25 تموز/يوليه 2022 على الاستنتاجات والتوصيات العامة الواردة في تقرير التقييم. ويعمل الأونكتاد حالياً على تصحيح خلل تقني في النظام الذي استُخدم أثناء التقييم لاستخراج بيانات تنزيل المنشورات. وتؤكد الصعوبات التي تكتنف استخدام البيانات المتعلقة بالمنشورات مدى وجاهة بعض النتائج التي خلص إليها التقييم، وهي أن هناك حاجة إلى أن يضع الأونكتاد مؤشرات أداء لتحسين رصد مدى رواج أعماله البحثية وفائدتها. وهو ما تعكسه الفقرتان 44 و49 من التوصيات الواردة في الفصل الخامس.

الرجاء إعادة الاستعمال

الصفحة 9، العنوان الفرعي هاء

يُستعاض عن النص الحالي *بما يلي*:

صدرت جميع المنشورات الصادر بها تكليف، غير أن نطاق رواجها لم يتضح بعدُ.

الصفحة 10، الشكل 5

تحت *"المصدر*: الأونكتاد"، *يُدرج النص الآتي*:

ملاحظات: تعكس الأشكال 5(أ) و(ب) و(ج) بيانات تتعلق بالمشاريع الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، باستثناء المشاريع الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية؛ وأُعدّت البيانات بناء على المساهمات الواردة في الفترة 2018–2021 ؛ أما البيانات المتصلة بعام 2021، فهي مؤقتة. ولا يعكس الشكل 5(ب) سوى البلدان المستفيدة مباشرةً من أنشطة التعاون التقني نظراً لطبيعة بعض المشاريع، حيث يمكن أن تتألف الأطراف المستفيدة من مجموعة واسعة من البلدان أو من جهات غير محددة، وذلك مثلاً في حالة المشاريع التي تهم جميع البلدان النامية.

الصفحة 11، الفقرة 17

يُستعاض عن النص الحالي *بما يلي*:

لا تتعقب شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية مدى رواج المنتجات المعرفية ونطاق استخدامها. فقد ذكر رؤساء الشعبة أن جهوداً كبيرة تُبذل لإعداد المنتجات، ولا يبقى إلا القليل من الوقت لأنشطة الترويج.

الصفحة 11

يُحذف الشكل 6

الصفحة 21، العنوان الفرعي جيم

يُستعاض عن النص الحالي *بما يلي*:

النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان